بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب:٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

يقول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ مِن رَّبِّكُمۡ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ وَإِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١٧٠﴾ [النساء:١٧٠].

ويقول عز وجل: ﴿الٓمٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا

يُؤۡمِنُونَ ﴿١﴾﴾ [الرعد:١].

وقال عز وجل:﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۚ وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ ﴿٢٤﴾﴾ [فاطر:٢٤].

وقال عز وجل: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ﴿١٠٥﴾﴾ [النساء:١٠٥]وقال : ﴿لَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّۖ ﴿٤٣﴾﴾ [الأعراف:٤٣].

فالحق إنما هو في كتاب الله عز وجل ، وفيما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وماذا بعد الحق إلا الضلال، فكل ما خالف الحق فهو ضلال، قال به من قال، ولهذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم كما في الحديث المشهور كما في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : ((كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ..وذكر القصة في نهي الصحابة رضوان الله تعالى عنهم عن الكتابة لأن النبي صلى الله عليه وسلم يتكلم في الغضب والرضا .. إلى أن قال: فسألت النبي فقال:((اكتب فو الذي نفسي بيده ماخرج مني إلا الحق)). (**١**)

يقول الأوزاعي قال حسان بن عطية : " كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن" (**٢**)؛ ولذلك فإن السنة مثل القرآن من حيث الاعتبار ومن حيث الاحتجاج في إثبات

---

(١) رواه أبو داود – باب في كتاب العلمِ ٣٦٤٦ (٥/ ٤٨٩) وأحمد في المسند ٦٨٠٢ (٦/ ٣١٥) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ١٥٣٢ (٤/ ١٠٦).

(٢) سنن الدارمي – كتاب العلم – بابُ تَأْوِيلِ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلى الله عَليهِ وسَلم٦٢٩ (ص: ٢٠٤) ، الإبانة – بَابُ ذِكْرِ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ طَوَائِفَ يُعَارِضُونَ سُنَنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقُرْآنِ ٩٠ (١/ ٢٥٥).

الأحكام الشرعية ؛ ولذا جاء الأمر بطاعة الرسول في القرآن في الكثير من الآيات ، وقد شهد له الحق سبحانه وتعالى بأنه لا ينطق عن الهوى عليه الصلاة والسلام ، قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم:٤]وقال عز وجل ممتناً على المؤمنين: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝١٦٤﴾ [آل عمران:١٦٤].

يقول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: "ذكر الله الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه سلم".(٣)

كما جاء التحذير النبوي الصريح من التفريق بين الكتاب والسنة في الحجة والاعتبار، منها على سبيل المثال حديث أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول ما أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه))(٤) زاد في رواية: ((ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه)) (٥) وغير ذلك من النصوص.

ومادام أن الحق إنما هو فيما قال الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الواجب علينا جميعا معاشر المسلمين أن نجتهد في فقه كلام الله عز وجل وفقه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بحثا عن الحق،

---

(٣) الرسالة (ص: ٧٨).

(٤) رواه أبو داود – كتاب السنة – باب في لزوم السُّنَّة ٤٦٠٥ (٧/ ١٥) وابن ماجه – بَابُ تَعْظِيمِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَالتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ عَارَضَهُ – ١٣ (١/ ١٠) والترمذي – باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم ٢٦٦٣ (٥/ ٣٧) وقال: "حسن صحيح" وصححه الألباني .

(٥) أخرجه أبو داود، وصححه ابن القيم في مختصر الصواعق (ص٥٨٣) والألباني في صحيح الجامع ح: (٢٦٤٣).

وتلمُّسًا للطريق الموصل إلى رضوان الله والجنة ،لهذا ولغيره كان اختيار مادة هذا البحث وذلك في دراسة أحد أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم لبيان فقهها ومعرفة معانيها ودلائلها ومقتضياتها وما دلت عليه من أحكام.

سبب اختيار هذا الحديث:

وكان اختيار حديث الافتراق دون غيره من الأحاديث الكثيرة لما تمر به أمتنا الإسلامية من أوضاع مزرية لا تخفى على الجميع ، تعصف بها الفتن من الداخل والخارج من كل جانب في فترة قلّ فيه العلم وكثر الجهل وتكلم الرويبضة واتخذ الناس رؤوسا جهالا فسُئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا، وكثر الافتراق والتباغض والشحناء والتحريش الذي حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم والذي فرح به الشيطان لأن الله قد أذن له فيه، لحكم يعلمها الله تعالى .

ومع وجود العلم والعلماء –ولله الحمد–إلا أن كثيرا من الناس قد أعرضوا عنهم ، وزهدوا فيما عندهم من العلم، وذلك من آثار الحرب الإعلامية الشرسة الضروس الموجهة للعلم والعلماء بالتقليل من شأنهم ودورهم والتشهير بأخطائهم واتهامهم في نياتهم وتحطيم رموزهم ، فانجفل بعض الناس عنهم وصاروا فريسة لكل ناعق من ضُلال القنوات المشبوهة والأقلام المستأجرة بمختلف وسائل الاتصال والتواصل المختلفة.

وكان من أخطر المسائل التي يتداولها الناس وكثر كلامهم فيها وجادلوا فيها بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ، وهي من المسائل العظيمة التي كان في عهد الرعيل الأول من الصحابة والتابعين يجتمع كبراؤهم للبحث والنظر والتشاور فيها قبل أن يتفوه أحدهم بكلمة واحدة، كانوا يتدافعون الفتيا كلٌّ منهم يريد أن يتحملها الآخر ، على عكس زماننا هذا الذي كثر قرّاؤه وقلّ فقهاؤه، وكثير فيه من يسارع إلى الفتيا بغير

علم.

هذه المسألة من المسائل الخطرة جداً، التي يترتب عليها سفك الدماء واستباحة الأموال والأعراض، وغير ذلك من الأمور ، وهي مسألة التكفير والتفسيق والتبديع والتضليل والتجهيل بغير علم.

هذه القضايا التي أدت إلى فساد القلوب وإحباط الأعمال وتفريق المجتمعات وتشتيت الشمل، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

لذلك كان اختيار هذا الحديث بعينه للوقوف على معانيه وفقهه ودلالاته حرصا منا على استبانة طريق الناجين لسلوكها وطريق الهالكين لتجنبها.

سبب اختيار شرح ابن تيمية لحذا الحديث:

وكان لزاما علينا أن نختار إماما وعالماً نتتلمذ على يديه حتى وإن كان غائبا لشرح هذا الحديث وبيان فقهه وأحكامه، فكان اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– واختيار هذه الرسالة بعينها من جملة رسائل كثيرة وفتاوى له متعددة في هذا الموضوع –رحمه الله تعالى–.

وقد تم اختيار شيخ الإسلام لاعتبارات متعددة من أهمها:

الأمر الأول: سلامة منهج شيخ الإسلام في الحكم والتحاكم والرجوع إلى الدليل والنصوص الشرعية على فهم السلف الصالح –رضوان الله عليهم– والتسليم لهذه النصوص والقبول والانقياد لها.

الأمر الثاني: رسوخ شيخ الإسلام ابن تيمية في العلم وهذا مما شهد به القاصي والداني، الموافق والمخالف على حد سواء، وكذلك التضلّع من فقه مذهب السلف رحمة الله عليهم جميعاً، وتعاملهم مع أهل البدع والأهواء على ضوء نصوص الكتاب والسنة وما سار عليه سلف الأمة رحمة الله عليهم.

الأمر الثالث :رسوخ شيخ الإسلام في العلم بمذاهب المخالفين ومآلاتها وأصولها وما يترتب عليها وهذه عملة نادرة قل أن توجد مجتمعة عند غير شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى– والحكم على الشيء فرع عن تصوره.

الأمر الرابع : ما ظهر لنا من العلم– والعلم عند الله عز وجل– ولا نزكي على الله أحدا ، من صدق وإخلاص وورع وتحرّ للحق وعدل وإنصاف مع الموافق والمخالف من غير مداهنة لأحد عند شيخ الإسلام؛ ولذلك جعل الله تعالى لعلمه وكتبه هذا القبول والانتشار في الأرض.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام رحمه الله: " جماع الفرقان بين الحق والباطل والهدى والضلال والرشاد والغي وطريق السعادة والنجاة وطريق الشقاوة والهلاك أن يجعل– يعني: طالب العلم المسلم – ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق ، الذي يجب اتباعه وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والنور فيصدق بأنه حق وصدق وما سواه من كلام الناس يعرض عليه فإن وافقه فهو حق وإن خالفه فهو باطل".(٦)

ويقول رحمه الله تعالى: "والعلم ما قام عليه الدليل والنافع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، فالرسول صلى الله عليه وسلم هو أعلم الخلق بالحق ، وأرغبهم في تعريف الخلق بالحق، وأقدرهم على بيانه وتعريفه فهو صلى الله عليه وسلم فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة وهذه الثلاث يتم بها المقصود ومن سوى الرسول إما أن يكون في علمه نقص أو فساد وإما أن لا يكون له إرادة فيما علمه من ذلك فلم يبينه إما لرغبة وإما لرهبة وإما لغرض آخر والثالث إما أن يكون بيانه ناقصا ليس بيانه البيان كما عرفه أو يجب أن

(٦) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٥).

يقوم به".(٧)

لذلك كله كان هذا الاختيار لهذه الرسالة في هذا الموضوع من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في هذا الوقت بعينه.

هذه الرسالة ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية –رحمه الله تعالى–في المجلد الثالث،وتبدأ من صفحة ٣٤٥ إلى ٣٥٨.

عناية العلماء بشرح حديث الافتراق قديما وحديثا:

هذه الرسالة، هي إحدى رسائل متعددة تحدثت عن هذا الموضوع، وكتب العلماء في هذا الحديث قديما وحديثا.

ومن أولئك الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى فقد جعل جزءا كبيرا من كتابه الاعتصام في آخره فصلا عن هذا الحديث والأحكام المستنبطة منه، وأطال في ذلك بكلام في غاية النفاسة، وفيه من العلم الرصين الذي نحتاج إليه وخاصة في زمننا هذا الذي كثر فيه الاضطراب والاختلاف.

كما أن هناك بعض الكتب التي اختصت بالعناية بهذا الحديث وشرحه وفقهه والفوائد المستنبطة منه، ومنها على سبيل المثال:

١– كتاب"حديث افتراق الأمة إلى ٧٢ فرقة" للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني وسيأتي الكلام عنه وتكلم عن الحكم على أكثر أهل الناس بالهلاك من أهل الحديث وله تحفظ على هذه القضية سيأتي الكلام عليها بتفصيلها ثم تكلم عن الجانب الثاني وهو تعيين الفرقة الناجية.

---

(٧) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٦).

٢-وهناك أيضا رسالة بعنوان: (أضواء على حديث الافتراق) وهي رسالة صغيرة للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع وهو من المعاصرين.

٣-كذلك هناك رسالة دكتوراه مطبوعة بعنوان (المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم) للباحث الدكتور: أحمد سردار أحمد أسرار محمد ، وهي من الجامعة الإسلامية ومطبوعة من المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية في ثلاثة مجلدات.

٤-والشيخ سليم الهلالي له رسالتان صغيرتان في هذا الموضوع إحداهما بعنوان(دفع الارتياب عن حديث ما أنا عليه والأصحاب) فيما يقارب ٦٤ صفحة.

٥-ورسالة أخرى بعنوان (نصح الأمة لفهم حديث افتراق الأمة) في ٦٨ صفحة تقريبا.

٦-وهناك أيضا كتاب بعنوان: (ما أنا عليه وأصحابي) لأحمد سلام في مجلد حوالي ٢٣٠ صفحة.

وهذه المؤلفات الكثيرة المعتنية بهذا الحديث تعطي دلالة على اهتمام العلماء به قديما وحديثا.

وهذا إضافة إلى كلام العلماء المتقدمين الذين اعتنوا به في شروح الأحاديث، وفي مسائل الاختلاف وفي كتب الفقه وفي غيرها وفي التفسير أيضا عند آيات النهي عن الافتراق ذكروا هذا الحديث وتكلموا عليه، كما تكلم عليه كثير من أئمة المفسرين في كلام يطول الحديث عنه، مما يدل على أهمية هذا الحديث وعلى منزلته من الدين وعلى الحاجة القصوى إلى فقهه ومعرفة ما دل عليه هذا الحديث.

وهذا أوان الشروع في ذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه الرسالة، والتعليق عليه بما يسّره الله، وهو حسبنا ونعم المعين.

يقول رحمه الله تعالى لما سُئل عن حديث " تفترق أمتي ثلاثة وسبعين فرقة " . ما الفرق ؟ وما معتقد كل فرقة من هذه الصنوف ؟ .

فأجاب :

الحمد لله ، الحديث صحيح مشهور في السنن والمساند ؛ كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم ولفظه:((افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)) وفي لفظ:((على ثلاث وسبعين ملة)) وفي رواية:((قالوا : يا رسول الله من الفرقة الناجية ؟ قال : من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي)) وفي رواية قال :((هي الجماعة يد الله على الجماعة)).

ش: هذه خلاصة لمجمل روايات هذا الحديث ومجمل ألفاظه ومجمل الحكم عليه ، وهذه عبارة مختصرة، وهذا هو هدي السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم الذين قيل في وصفهم: "كلامهم قليل لكنه كثير البركة ، وكلام الخلف كثير ولكنه قليل البركة".(٨)

فأشار المصنف –رحمه الله– هنا بإيجاز إلى من خرّجه وإلى حكم هذا الحديث ودرجته من حيث الصحة والضعف، وإلى مجمل ألفاظه، واختلاف بعض الروايات في بعض الألفاظ.

وهذا هو ما يجب أن يعرف في هذا الحديث، وسوف نحاول بسط الكلام على هذه الأمور الثلاثة:

---

(٨) إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل (٩/ ١٥).

أولا: رواة الحديث ومن خرّجه.

الحديث رُوي عن خمسة عشر من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم منهم أبوهريرة ومعاوية وعبدالله بن عمرو العاص وعمرو بن مالك وأبو أمامة وجابر وابن مسعود وغيرهم من الأئمة.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (**٩**) وأخرجه أصحاب السنن ، كما أشار المصنف رحمه الله، فأخرجه أبو داود(**١٠**)والترمذي وصححه(**١١**) وابن ماجه(**١٢**) وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه (**١٣**) والحاكم في مستدركه(**١٤**) وغيرهم من العلماء الذين يطول الكلام في الحديث عنهم.

ثانيا: درجة الحديث ومواقف العلماء من ذلك:

هناك من ضعف الحديث ، وأول من عرف عنه أن ضعف الحديث، هو الإمام ابن حزم رحمه الله(**١٥**) وهو عمدة من جاء من بعده ممّن ضعفه.

والإمام ابن حزم رحمه الله تعالى لم يضعف الحديث من جهة إسناده ولكن من جهة متنه؛ حيث أشكل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((كلها في النار إلا واحدة)) فقال: إن هذا يدل على هلاك الأمة . وهذا في نظره يخالف النصوص الكثيرة التي بُيّنت فيها منزلة هذه الأمة وفضلها وكثرتها إلى غير ذلك من

---

(٩) مسند أحمد ١٢٢٠٨(١٩/ ٢٤١).

(١٠) سنن أبي داود- كتاب السنة -بَابُ شَرْحِ السُّنَّةِ ٤٥٩٦ (٤/ ١٩٨).

(١١) سنن الترمذي-أبواب الإيمان- مَا جَاءَ فِي افْتِرَاقِ هَذِهِ الأُمَّةِ ٢٦٤٠(٥/ ٢٥).

(١٢) سنن ابن ماجه- كتاب الفتن-بَابُ افْتِرَاقِ الْأُمَمِ ٣٩٩٢(٢/ ١٣٢٢).

(١٣) صحيح ابن حبان – كتاب بدء الخلق-ذِكْرُ افْتِرَاقِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِرَقًا مُخْتَلِفَةً ٦٢٤٧(١٤/ ١٤٠).

(١٤) المستدرك على الصحيحين للحاكم ٤٤١- فَصْلٌ: فِي تَوْقِيرِ الْعَالِمِ «هَذِهِ خْبَارٌ صَحِيحَةٌ فِي الْأَمْرِ بِتَوْقِيرِ الْعَالِمِ عِنْدَ الِاخْتِلَافِ إِلَيْهِ وَالْقُعُودِ بَيْنَ يَدَيْهِ مِمَّا لَمْ يُخَرِّجَاهُ»(١/ ٢١٧).

(١٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٣٨).

الأمور.

والصحيح أنه عند التدقيق يتبين أن ابن حزم –رحمه الله تعالى– لم يطعن في الحديث من حيث ثبوت أصله وإنما طعن في رواية:((كلها في النار إلا واحدة)) والشبهة عنده ليست شبهة إسنادية إنما هي شبهة عقلية من حيث معنى هذا الحديث، ولو ظهر له المعنى الصحيح للحديث لارتفع عنه هذا الإشكال، هذا أول من عرف عنه أنه تكلم في ثبوت الحديث ، وجاء من بعده من اعتمد قول الإمام ابن حزم رحمه الله ومن أبرزهم الشوكاني ، وابن الوزير، اعتمدوا كلام ابن حزم في الطعن في الحديث، علما بأن ابن الوزير قد صحح رواية معاوية من هذا الحديث في كتاب آخر وفي مكان آخر وهو في كتابه: الروض الباسم (١٦) ، والشوكاني طعن أيضا في لفظة:((كلها في النار إلا واحدة)) تبعا لما تقدم من كلام ابن حزم.

وجاء المعاصرون وخاصة من لهم ميول عصرانية أو بدعية فطاروا فرحا بكلام ابن حزم وطعنوا في الحديث، ومن أبرزهم محمد زاهر الكوثري (١٧) ومعروف توجهه وغرضه من الطعن في هذا الحديث ، وكذلك من جاء من بعدهم كعبدالرحمن بدوي والقرضاوي وغيرهم من العلماء المعاصرين.

أما جماهير العلماء قديما وحديثا فهم على تصحيح أصل هذا الحديث، وإنما وقع الخلاف بينهم في بعض ألفاظه في وصف الفرقة الناجية، وهم بين مصحح ومحسن وابن تيمية رحمه الله تعالى، قد أشار إلى هذا في موضع آخر من كتابه منهاج السنة حيث قال:"مع أن حديث الثنتين والسبعين فرقة ليس في الصحيحين وقد ضعفه ابن حزم وغيره لكن حسنه غيره أو صححه كما صححه الحاكم وغيره وقد رواه

(١٦) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم – صلى الله عليه وسلم – (٢/ ٥٢٨).

(١٧) مقدمات الإمام الكوثري (ص١١٤)

أهل السنن وروي من طرق".(١٨)

وقد صحح هذا الحديث ثلة من العلماء منهم ابن حبان ورواه في صحيحه (١٩)، ومنهم الحاكم وقال: هذه أسانيد تقوم بها الحجة ووافقه الذهبي(٢٠) ومنهم الزين العراقي(٢١) بل إن الإمام السيوطي عدّه من الأحاديث المتواترة لأنه روي عن خمسة عشر من الصحابة فهو من الأحاديث المتواترة".(٢٢)

ومن المعاصرين الشيخ صالح المقبلي صاحب كتاب: العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشائخ. وقال:"رواياته كثيرة يشد بعضها بعضا بحيث لا يبقى ريبة في حاصل معناها".(٢٣)

ومن الأئمة المعاصرين الذين صححوا هذا الحديث شيخ المحدثين الشيخ الألباني قال : "فقد تبين بوضوح أن الحديث ثابت لا شك فيه".(٢٤)

ولذلك تتابع العلماء خلفا عن سلف على الاحتجاج به، ومنهم الشيخ أحمد شاكر (٢٥) والأرناؤوط(٢٦) وغيرهم من المعاصرين.

ثالثا: أما ألفاظه فالخلاف في شطره الأول يسير لا يغيّر المعنى، وإنما جاء الخلاف في شطره الثاني، وهو

---

(١٨) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٦٩).

(١٩) صحيح ابن حبان – كتاب بدء الخلق-ذِكْرُ افْتِرَاقِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِرَقًا مُخْتَلِفَةً ٦٢٤٧(١٤/ ١٤٠).

(٢٠) المستدرك على الصحيحين للحاكم ٤٤١- فَصْلٌ: فِي تَوْقِيرِ الْعَالِمِ «هَذِهِ خْبَارٌ صَحِيحَةٌ فِي الْأَمْرِ بِتَوْقِيرِ الْعَالِمِ عِنْدَ الِاخْتِلَافِ إِلَيْهِ وَالْقُعُودِ بَيْنَ يَدَيْهِ مِمَّا لَمْ يُخَرِّجَاهُ»(١/ ٢١٧).

(٢١) فيض القدير (٢/ ٢١).

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ(٤١٤).

(٢٤) السلسلة الصحيحة (١/ ٢٠٣).

(٢٥) ينظر: مسند أحمد ت شاكر (٨/ ٣٠١).

(٢٦) ينظر:مسند أحمد – ت الأرناؤوط (١٩/ ٢٤١).

وصف الفرقة الناجية، وذلك ما أشار إليه الشارح رحمه الله، فذكر لفظين:

١ -قالوا يا رسول الله من الفرقة الناجية؟ قال: ((من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي)). (٢٧)

٢ -قالوا يا رسول الله من الفرقة الناجية؟ قال: ((هي الجماعة، يد الله على الجماعة)). (٢٨)

هذه خلاصة رواية هذا الحديث ومنزلته ومواقف العلماء منه .

(٢٧) عند الترمذي، بلفظ [ما أنا عليه وأصحابي](٤/ ٣٢٣) والطبراني في الكبير، بلفظ:[مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ، وَأَصْحَابِي](٨/ ١٥٢).

(٢٨) هذه الجملة لم أقف عليها بهذا الترتيب في أي من روايات الحديث، بل كل واحدة من العبارتين وردت في رواية مستقلة.

يقول رحمه الله تعالى:" ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم ".

قبل أن ندخل في الكلام على الفرقة الناجية وما يتعلق بتفصيلات هذه الرسالة لعلنا نقف وقفة سريعة مع شيء من فقه وفوائد هذا الحديث المستنبطة لأنها ستكون عونا بإذن الله عز وجل على فقه ما سيأتي من كلام المصنف رحمه الله تعالى وهذا غرض مهم جداً.

الحديث هذا حديث في غاية الأهمية ودل على فوائد عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر :

الأولى : أن هذا الحديث علامة من علامات نبوة النبي صلى الله عليه وسلم ومعجزاته، وذلك من وجهين:

١ - أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر عن أمور مضت لا عهد له بها ولا يعرفها وهي كما أخبر صلى الله عليه وسلم.

٢ - أنه أخبر عن أمور ستقع وقد وقعت كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم.

فالحديث من علامات نبوة النبي صلى الله عليه وسلم في الإخبار عن افتراق اليهود وافتراق النصارى وافتراق هذه الأمة وقد حصل كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أشار إلى ذلك الإمام البخاري والبيهقي رحمهما الله تعالى.

الثانية: أن الافتراق واقع في هذه الأمة لا محالة، وهو حكم قدري كما قال الله عز وجل : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿١١٩﴾﴾ [هود:١١٩].

فالله سبحانه وتعالى لحكمة يعلمها بيّن أن الاختلاف واقع في هذه الأمة، بل وفي الأمم الأخرى، فالافتراق ليس خاصا بهذه الأمة، وإنما هو في الأمم السابقة كما أخبر النبي عن افتراق اليهود والنصارى.

الثالثة : أن هذا وإن كان حكما قدريا وهو حصول الافتراق والاختلاف في الأمة إلا أن هذا لا يجوز الرضا به شرعاً بل هو خبر من النبي صلى الله عليه وسلم والمقصود منه النهي عن الافتراق، فهو خبرٌ الغرض منه النهي عن الافتراق فالنبي صلى الله عليه وسلم قال: اختلفت اليهود وافترقت اليهود والنصارى وتفترق هذه الأمة؛ وهذا خبر من النبي صلى الله عليه وسلم والغرض من ذلك هو النهي عن الافتراق وعن الوقوع فيما حذر الله منه سبحانه وتعالى وحذر منه النبي صلى الله عليه وسلم.

والافتراق مذموم على لسان الشارع في القرآن والسنة وجاءت النصوص الكثيرة في التحذير من الافتراق

ومنها على سبيل المثال: قول الله عز وجل: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام:١٥٣]وهذه الآية هي آخر آيات الوصية التي قال عنها ابن مسعود رضي الله عنه: " من سره أن ينظر إلى الصحيفة التي عليها خاتم محمد صلى الله عليه وسلم التي عليها خاتمه فليقرأ الآيات من سورة الأنعام في قوله تعالى : ﴿۞ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ

إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥۖ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۖ وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰۖ وَبِعَهۡدِ ٱللَّهِ أَوۡفُواْۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ [الأنعام] (٢٩) وهو نص صريح في النهي عن الاختلاف والافتراق ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ .

فوصية الله عز وجل لنا معاشر المسلمين ألا نتبع السبل المخالفة لسبيله فنتفرق عنه.

وقد أكد الله ذلك بعد هذه الآية بخمس آيات في السورة نفسها حين قال عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. ومن هذه النصوص قول الله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [آل عمران: ١٠٣] فالآية صريحة في الأمر بالاعتصام بحبل الله تعالى، والاعتصام افتعال من العصمة وهي المنعة، والعاصم المانع الحامي، قال تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ وَحَالَ بَيۡنَهُمَا ٱلۡمَوۡجُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُغۡرَقِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [هود: ٤٣] والاعتصام الاستمساك بالشيء (٣٠) والمراد هنا الاستمساك بالكتاب والسنة،

---

(٢٩) رواه الترمذي، وحسنه –سورة الأنعام ٣٠٧٠ (٥ / ٢٦٤) ، والطبراني في المعجم الكبير – ٩٩١٧ (٨ / ٤٢١) ، وقال الألباني: " ضعيف الإسناد" انظر: صحيح وضعيف سنن الترمذي ٣٠٧٠ (٧ / ٧٠).

(٣٠) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٤٩/٣) وينظر: المفردات، للراغب (ص٣٣٧).

كقوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾ ﴾ [الزُّخرُف:٤٣]، ثم أكد ذلك بما يدلّ على عدم الافتراق بقوله (جميعا) فيجب على الجميع الاعتصام بحبل الله، ومن مقتضيات هذا عدم الافتراق.

وأكدّ أيضا بمؤكد ثالث وهو قوله تعالى: (ولا تفرقوا) وهو أيضا نص صريح في النهي عن الافتراق.

ويلاحظ في هذه الآية أنها بدأت بالأمر بالاعتصام، والأمر منوط بالاستطاعة؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: ((إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)) (**٣١**) فقد يقول قائل: لا نستطيع الاعتصام والأمر حسب الاستطاعة، فجاءت الآية حاسمة لهذه الشبهة بقوله تعالى (ولا تفرقوا) فلا مجال لأحد أن يقول: لا نستطيع ألّا نتفرق؛ لأن النهي غير مقرون بالاستطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم ((إذا نهيتكم عن أمر فاجتنبوه)) (**٣٢**).

كما أن هذه الآية وصفت الداء والدواء، فالداء الفُرقة والاختلاف، والدواء الاعتصام بالكتاب والسنة. (**٣٣**)

وقد وردت آيات كثيرة صريحة في النهي عن الافتراق.

ومن الأحاديث قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود في شرحه صلى الله عليه وسلم لهذه الآية (وأن هذا صراطي مستقيما) قال:" خط لنا رسول الله خطا ثم قال هذا سبيل الله، قال: ثم خط خطوطا عن يمينه، قال: ((هذه السبل وعلى كل سبيل شيطان)). (**٣٤**)فحذر النبي من ذلك بالنص الصريح في هذا المعنى.

ومن الأحاديث أيضا حديث العرباض بن سارية المشهور المعروف حينما قال فيه: " وعظنا رسول الله

---

(٣١) رواه البخاري- كتاب الإعتصام- باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٧٢٨٨ (٩/ ٩٥) ومسلم- كتاب الفضائل-بَابُ تَوْقِيرِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَرْكِ إِكْثَارِ سُؤَالِهِ عَمَّا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، أَوْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ وَمَا لَا يَقَعُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ١٣٣٧ (٤/ ١٨٣٠).

(٣٢) التخريج السابق.

(٣٣) منهاج أصول السنة والجماعة في التعامل مع الفتن العامة، للباحث (ص٥٢).

(٣٤) رواه أحمد – ٤١٤٢ (١ / ٤٣٥) وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده حسن.

صلى الله عليه وسلم يوما بعد صلاة الغداة موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال رجل: إن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا يا رسول الله؟" قال: ((أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبد حبشي، فإنه من يعش منكم يرى اختلافا كثيرا، وإياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة فمن أدرك ذلك منكم فعليه بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ)).(٣٥)فقوله: من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا هو الشاهد وهذا أيضا خبر من النبي صلى الله عليه وسلم والقصد التحذير والنهي وأكد ذلك بقوله: ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين عضوا عليها بالنواجذ)) فهذا تأكيد على شدة الاستمساك والالتزام ..(عضوا عليها بالنوجذ) تأكيد للاستمساك، وبأكبر قدر ممكن، وهو أن يعض على ذلك بالنواجذ، ثم أكد بالنهي عما يضاده وما يُعد أكبر أسباب الافتراق وهي البدع والإحداث في الدين، فقال صلى الله عليه وسلم: ((وإياكم ومحدثات الأمور ..)) ثم بيّن العلة في النهي عن ذلك فقال: ((فإنها ضلالة)) .

وحديث حذيفة رضي الله عنه، وهو أيضا أصل وعمدة في الحديث عن الافتراق والاختلاف لما أوصاه النبي صلى الله عليه وسلم عند ظهور الخلاف والافتراق فسأل حذيفة رضي الله عنه عن الشرّ وكان حريصا على معرفته لاتقائه مخافة أن يقع فيه، فيقول: كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: ((نعم)) قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: ((نعم، وفيه دخن)) قلت: وما دخنه؟ قال: ((قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر)) قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: ((نعم، دعاة إلى أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها)) قلت: يا رسول الله، صفهم لنا؟ فقال: ((هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا)) قلت:

(٣٥) رواه ابن ماجة – بَابُ اتِّبَاعِ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ ٤٢– (١ / ٢٨). والحاكم في المستدرك ٣٢٩ (١ / ٩٥)

فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: ((تلزم جماعة المسلمين وإمامهم)) قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال ((فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك)). (٣٦)

والنصوص في هذا المعنى كثيرة جدا لا يسع الوقت الكلام فيها .

ومن الآثار على سبيل المثال نأخذ أثرا واحد وهو قول أبي العالية رحمه الله تعالى قال : " تعلموا القرآن فإذا تعلمتموه فلا ترغبوا عنه- أي تزهدوا فيه وتتركوه -وإياكم وهذه الأهواء -التي هي الفرق -فإنها توقع بينكم العداوة والبغضاء -وهذا من أثار الافتراق-وعليكم بالأمر الأول الذي كانوا عليه قبل أن يتفرقوا". (٣٧)

فعند افتراق الناس واختلافهم عليك أن تنظر إلى الذين لم يتفرقوا، الذين سلموا من هذه اللوثات الفكرية والأهواء والبدع، فالرجوع إلى الأمر الأول وهو ما عليه الجماعة قبل أن يتفرقوا، وهو طريق السلامة وهو الذي بينه النبي صلى الله عليه وسلمووصف به الفرقة الناجية لما ذكر هذه الفرق المختلفة.

الرابعة: أن الاختلاف ليس خاصا بهذه الأمة، ولذلك أخبر صلى الله عليه وسلم عن افتراق طائفتين من الأمم السابقة، وهما اليهود والنصارى، وذكر الله تعالى ذلك عن المشركين فقال عز وجل: ﴿ ۞ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [الروم: ٣١-٣٢] بل قد بيّن الله تعالى أن هذا الاختلاف قديم في البشرية فقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴿٢١٣﴾﴾[البقرة:٢١٣].

---

(٣٦) رواه البخاري- المناقب- باب علامات النبوة في الإسلام. ٣٦٠٦ (٤ / ٢٤٢) ومسلم .كتاب الإمارة- باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر. ٤٨٩٠(٦ / ٢٠).

(٣٧) ذم الكلام وأهله (٣/ ٢٠٢).

الخامسة: وفيه من الفوائد أيضا النهي عن الافتراق بالنهي عن مشابهة اليهود والنصارى وقد افترقوا، فدلّ الحديث على أن الافتراق فيه مشابهة لليهود والنصارى، وقد أمرنا ألّا نشابه اليهود والنصارى، فدلّ ذلك على النهي عن الافتراق لما فيه من المشابهة المنهي عنها.

السادسة: عدم الاهتمام بكثرة أهل الباطل وقلة سالكي طريق الحق والوحشة وضيق الصدر من ذلك، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن هذه الأمة قد تفترق أكثر من افتراق اليهود والنصارى والناجية واحدة فلا يستوحش المسلم قلة السالكين.

وهذه قضية في غاية الأهمية لأن الإنسان إذا رأى كثرة الاختلاف والافتراق والتنازع والتناحر والبغضاء يصاب بنوع من الوحشة وبنوع من الإحباط وإن كان الاحباط لا ينبغي أن يكون له سبيل إلى قلب المسلم الذي يعرف ربه على الحقيقة ويحسن الظن بربه سبحانه وتعالى فهنا فيه تنبيه على أن الإنسان لا يستوحش قلة السالكين فالناجية واحدة من ثلاث وسبعين فرقة.

السابعة: أن الحق واحد لا يتعدد، وهذا رد على من يقولون بنسبية الحق ، فيقولون :كيف تحتكرون الحق لكم وتزعمون أن غيركم ليس عندهم حق وأنهم على ضلالة ؟ ف الحق نسبي فأنت ترى ما أنت عليه هو الحق وغيرك يرى أن ما هو عليه هو الحق..وهكذا.

يدل على بطلان ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر هذه الفرق وكلها من هذه الأمة، من أهل القبلة يعني من المنتسبين للإسلام وليسوا من الخارجين عنه كلها متوعدة بالنار والناجية واحدة فقط، فدل ذلك على أن الحق واحد لا يتعدد وماذا بعد الحق إلا الضلال.

الثامنة: أن هذه الفرق كلها من هذه الملة، فهي فرق إسلامية، وكلهم من أهل الملة وأهل القبلة، يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: ((وتفترق هذه الأمة)) وعليه، فلا تدخل فيهم الفرق المنتسبة للإسلام وهي

قد خرجت منه، كما سيأتي تفصيله إن شاء الله.

التاسعة: الحرص على معرفة سمات وخصائص الفرقة الناجية للتشبث بها، ولذلك جاء في هذا الحديث أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يسألوا عن مسالك هؤلاء الزائغين والهلكى إنما سألوا عن الناجية، وهذا يدل على ضرورة أن الإنسان يسأل ويبحث ويتشبث بسمات وخصائص وصفات الفرقة الناجية ليسلك سبيلهم لعل الله أن يحشره في زمرتهم وهذه قضية مهمة جدا في فقه هذا الحديث.

العاشرة: أيضا هناك فائدة أخرى مهمة جدا وهي: أن الأصل في المسلم هو الستر عليه، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين أسماء الفرق الهالكة ولم يسأل عنها الصحابة رضوان الله عليهم،فالصحابة إنما سألوا عن الناجية فقط، فالأصل هو الستر على المسلم المخطئ المخالف ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:((ما بال أقوام..)). **(٣٨)**

وهذه المسألة فيها تفصيل، فهناك قد يحتاج إلى بيان سبيل المجرمين للحذر منه وللتحذير منه إذا كان ضرره متعدّيا إلى غيره ويشكل خطرا على الآخرين، ففيها تفصيل سيأتي الكلام عليه، لكن الأصل هو الستر على المسلم، ومن اللطائف أن حديث الرجلين الذين يعذبان في قبريهما **(٣٩)** قد تعمد الرواة عدم ذكرهما من باب الستر عليهما، ولأن الأصل في مثل هذا عدم الفضيحة وهذا منهج شرعي سني سلفي يجب أن يسلك.

وكذلك الرجل الأنصاري الذي تخاصم مع الزبير في شراج الماء واعترض على حكم النبي صلى الله عليه

---

(٣٨) أي: ما حالهم وشأنهم. وقد وردت هذه العبارة في أحاديث كثيرة منها ما هو في الصحيحين.

(٣٩) رواه البخاري- كتاب الوضوء-باب ما جاء في غسل البول ٢١٨(١/ ٥٤) ومسلم- كتاب الطهارة-بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى نَجَاسَةِ الْبَوْلِ وَوُجُوبِ الَاسْتِبْرَاءِ مِنْهُ. ٢٩٢(١/ ٢٤٠).

وسلم فقال:"إنه ابن عمتك" (٤٠) لما حكم له صلى الله عليه وسلم، وهو من الأنصار ومن الصحابة رضوان الله عليهم ولم يذكر اسمه، لأن هذا من باب الستر، والأصل الستر على المخطئ.

نعم، تُبيّن المخالفة ويبيّن الخطأ ويحذر منه، أما الأسماء والأشخاص فالأصل فيها الستر إلا إذا كانت المصلحة تقتضي إشهاره والإعلان باسمه فهذا راجع إلى المصلحة الشرعية إذا كان ضرره متعدّيا، كما سبق.

الحادية عشرة: الحرص على مفارقة المذاهب الباطلة، والحذر من الانتساب إليها أو تزيين باطلها كما قال عز وجل:﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأنعام:٥٥]

ولذلك كان حذيفة رضي الله عنه يسأل عن الشر مخافة أن يدركه ومخافة أن يقع فيه، فلا بأس أن يعرف الإنسان مسالك الزائغين، وأسباب هذه المسالك وخطورة ذلك بضوابط معينة، سيأتي الكلام عليها في حينه إن شاء الله.

الثانية عشرة: بذل الجهد واستفراغ الوسع في دعوة الناس إلى نبذ الفرقة ومجانبة أسبابها ، فمادام أن الفرقة شر وعذاب ، وحذر الله عز وجل منها في القرآن، وحذر النبي صلى الله عليه وسلم منها فإنه يجب أن يكون من أولويات طلبة العلم والدعاة والناصحين والمصلحين هو دعوة الناس إلى نبذ الفرقة، وكل الأسباب التي تؤدي إليها، وإلى الاختلاف والشحناء والتباغض بين المسلمين.

الثالثة عشرة: الحرص على اجتماع كلمة المسلمين وعلى جماعتهم وهذا مأخوذ من أوصاف الفرقة الناجية حينما قال: ((الجماعة)) وحث عليها النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا يدل على الحرص على اجتماع

---

(٤٠) رواه البخاري- كتاب الصلح-باب إذا أشار الإمام بالصلح فأبى، حكم عليه بالحكم البين٢٧٠٨(٣/ ١٨٧) ومسلم- كتاب الفضائل- بَابُ وُجُوبِ اتِّبَاعِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٢٣٥٧(٤/ ١٨٢٩).

الكلمة؛ لأن الجماعة ضد الفرقة، وأهل السنة والجماعة إنما سُمّوا أهل السنة مقابل أهل البدعة ، والجماعة مقابل أهل الفرقة والاختلاف، فالجماعة هدف ومقصد شرعي لأهل السنة والجماعة، اجتماع القلوب واجتماع الصف واجتماع الكلمة واجتماع الأمة على الحق وهذا مما دل عليه هذا الحديث الشريف .

الرابعة عشرة: معرفة الميزان الدقيق الذي توزن به هذه الفرق من حيث الجملة ومن حيث الإفراد، فالنبي صلى الله عليه وسلم لما بين هلاك أكثر الأمة ونجاة الفرقة الناجية لم يسمِّها عليه الصلاة والسلام إنما هدانا إلى ميزان دقيق لا يتغير ولا يتبدل، نزن به الجماعات والأفراد في كل زمان ومكان وهذا الميزان يصلح في كل زمان ومكان وهو قوله صلى الله عليه وسلم: ((من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي))فالفرقة الناجية هي من كان على مثل ماعليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، فمن اجتهد في التّأسّي بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في العقيدة وفي مصدر التلقي وفي منهج الاستدلال وفي العبادة وفي الأخلاق وفي السلوك وفي جميع النواحي فهو من الفرقة الناجية، وبقدر مخالفته لما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بقدر تقصيره وبعده ومخالفته للفرقة الناجية .

الخامسة عشرة: أن حكم المنتسبين إلى هذه الفرق الثلاث والسبعين أو الثنتين –على قول الجمهور – هو حكم مرتكب الكبيرة وهو أنهم تحت المشيئة لأنهم جميعا من أهل القبلة –كما تقدم– وليسوا خارجين من دائرة الإسلام ومن كان خارجا من دائرة الإسلام فلا يعد من الثلاث والسبعين فرقة، كما أخرج العلماء الجهمية من الفرق على اختلاف أهل العلم في هذه المسألة لكن الراجح أن المقصود بالثنتين وسبعين فرقة هذه الفرق من أمة الإجابة التي أجابت النبي صلى الله عليه وسلم فهم من المسلمين وهم من أهل القبلة وحكمهم حكم مرتكب الكبيرة فهم تحت المشيئة إن شاء عاقبهم الله عز وجل بما أحدثوه من بدع ثم

يخرجهم من النار، وإن شاء عفا عنهم سبحانه بأي وسيلة من وسائل العفو المعروفة من الشفاعة وغيرها من موانع إنفاذ العذاب الوسائل وهذا يبين أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم:((كلها في النار إلا واحدة)) أنها متوعدة بالنار ومستحقة لدخولها لا الخلود فيها، مع أنها قد لا تدخل لوجود موانع إنفاذ الوعيد في أفرادها، وهذه مثل توعد الله آكل الربا والقاتل وغيرهما من أصحاب الكبائر باللعن والنار مع أن ذلك لا يعني ذلك الدخول فضلا عن الخلو في النار.

وهذا هو الذي أشكل على ابن حزم فضعف الحديث لأجل هذا اللفظ لأنه فهم منه أنها كلها في النار يعني أنها مخلدة في النار وهذا ليس بصحيح، ويوضحه ما يلي:

السادسة عشرة: أن هذا الحديث من أحاديث الوعيد وهي تابعة للنقطة التي قبلها، والقاعدة في نصوص الوعيد أنها تمر كما جاءت ولا يتعرض لمعناها، بل يقال: هكذا قال الله وقال رسوله ونسكت، وهذا مذهب كثير من السلف، كمالك وغيره، وهذا أبلغ في الزجر ، لأن تأويلها يبطل مفادها من وقوع الزجر في النفوس. (٤١)

السابعة عشرة: البشارة ببقاء هذه الفرقة الناجية إلى قيام الساعة وهذه بشارة عظمى، الإنسان قد يصيبه شيء من الهمّ والغمّ لما يرى من كثرة الباطل لكن النبي صلى الله عليه وسلم بشّر في الحديث الآخر الذي ذكر فيه بعض خصال الفرقة الناجية فقال : ((لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك)). (٤٢)

---

(٤١) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد (ص: ٢٧١).

(٤٢) رواه صحيح البخاري- كتاب الاعتصام-باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»

فهذه بشارة من النبي صلى الله عليه وسلم أن الفرقة الناجية الطائفة المنصورة هي باقية إلى قيام الساعة، وأن الناس بين مخالف ومخذِّل ولكن تلك المخالفة وذلك التخذيل لن يضرهم بشيء؛ وعليه فلا يبقى على المسلم إلا البحث عنهم وعن سماتهم وخصائصهم لينضم إلى جماعتهم وسوادهم ليحشر في زمرتهم، والله المستعان.

هذه بعض الفوائد المستنبطة من هذا الحديث العظيم.

يقاتلون وهم أهل العلم " ٧٣١١(٩/ ١٠١) ومسلم[واللفظ له]- كتاب الإمارة- باب قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم» ١٩٢٠ (٣/ ١٥٢٣).

قال المصنف رحمه الله : " ولهذا وصف صلى الله عليه وسلم الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم".

الأحاديث التي جاءت في وصف الناجية جاءت بلفظ: ((الجماعة)) وجاءت بلفظ: ((السواد الأعظم)) وجاءت بلفظ: ((من كان على مثل ما أنا عليه و أصحابي)) وهذه الألفاظ متقاربة المعنى، وأخصها وأجمعها وأدقّها هو لفظ : ((من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي)) فالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه هم الجماعة الناجية، وهم السواد الأعظم، ومعنى ذلك أنه لا يفهم من الجماعة في الحديث كثرة الناس، بل العكس فالنصوص تدل على أن الكثرة لا تدل على الحق والصواب دائما، قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [الأنعام:١١٦]فهؤلاء ثنتان وسبعون فرقة كلها تدعي أنها الناجية ومع ذلك كلها متوعدة بالنار، فالجماعة هم من كان على مثل ما عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه،والجماعة هم الجماعة الأولى قبل أن يتفرقوا،والسواد الأعظم هم سواد الصحابة وجمهور الصحابة، وليس المراد الكثرة العددية لأن هذه ليست ميزانا في نظر الشرع، ليست ميزانا على الحق دائما وإنما الميزان: ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، لذا جاء وصفها ب((ما أنا عليه وأصحابي)). وهذا الوصف أخص وأوضح وترجع إليه بقية الصفات الأخرى- كما تقدم- لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا هم الجماعة المسلمة آنذاك، وهم السواد الأعظم، وعليه جاءت أقوال أهل العلم في تفسير الجماعة على خمسة أقوال ، ذكرها الشاطبي

في الاعتصام وغيره من العلماء(٤٣) وترجع هذه الخمسة أقوال إلى قولين اثنين:

الأول: هو ما عليه أهل السنة من الاتباع وترك الابتداع ، وما كان عليه النبي وأصحابه .

والثاني: هم الذين اجتمعوا على إمام وأمير شرعي يجب طاعته والالتزام بطاعته فيجب لزوم هذه الجماعة وعدم الخروج عليها.

وهؤلاء يمثلهم العلماء الربانيون، لذا جاء تفسير الجماعة عن ابن مسعود وغيره بأنهم: "أهل العلم" قال سفيان رحمه الله: " لو أن فقيها على رأس جبل كان هو الجماعة..". (٤٤)

ومما يدل على ما سبق بيانه من أقوال أهل العلم أن ابن مسعود رضي الله عنه قال في تفسيره لهذا الحديث: " إن جمهور الجماعة هي التي فارقت الجماعة ، إنما الجماعة ما وافق طاعة الله وإن كنت وحدك"(٤٥)فالجماعة ليست بالعدد والكثرة وإنما ما وافق الحق وإن كنت وحدك ، وقوله:" إن جمهور الناس فارقوا الجماعة "هذا حكاية عن عهده فهو قد تأخر وفاته رضي الله عنه حتى ظهرت رؤوس البدع والأهواء وأدرك القدرية وغيرهم من أهل البدع .

ويقول إسحاق بن رهويه رحمه الله لما تكلم على حديث:((إن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة)). فقال : "فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم" فقال رجل: يا أبا يعقوب من السواد الأعظم؟ قال : "محمد بن أسلم وأصحابه ومن تبعه."(٤٦)ففسره بأشخاص؛ لأنهم الذين على السنة والاتباع وترك

---

(٤٣) الاعتصام للشاطبي (٣/ ١٢٧).

(٤٤) شرح السنة للبغوي (١/ ٢٧٩).

(٤٥) اعتقاد أهل السنة – ١٦٠ (١/ ١٠٩).

(٤٦) سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٨٧).

الابتداع ،محمد بن أسلم وأصحابه هم من تبعهم، قال-أي إسحاق بن راهويه-: "ولو سألت الجهال عن السواد الأعظم لقالوا : جماعة الناس ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة" (٤٧) ويقول ابن المبارك رحمه الله تعالى لما سئل عن الجماعة الناجية التي يقتدى بها : قال: "أبو بكر وعمر" قيل مات أبو بكر وعمر فلم يزل يُسأل فيقول" "فلان وفلان" وكلما قال إماما يقتدى به ويحتذى به قالوا مات، قال: "أبو حمزة السكري جماعة" (٤٨) فالجماعة في نظره تنحصر في أبي حمزة السكري؛ لأنه عالم متمسك بدينه وبسنة النبي صلى الله عليه وسلم.

وفي هذا يقول أبو شامة الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه الحوادث والبدع يقول: "إن الأمر بلزوم الجماعة هو أمر بلزوم الحق واتباعه وإن كان المتمسك بالحق قليلا والمخالف كثيرا لأن الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا نظر لكثرة أهل الباطل بعدهم" (٤٩) وهذا كما تقدم من كلام أبي العالية رحمة الله على الجميع.

والمصنف ذكر أن الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة؛ لأن "أهل السنة" هم أهل الاتباع وهم أهل العلم "والجماعة" هم أهل اجتماع الكلمة على الحق، وعلى الأمير الشرعي فهم الذين تنطبق عليهم صفات الفرقة الناجية التي أخبر عنها النبي صلى الله عليه وسلم.

ولفظ السنة والجماعة أول من روي عنه إطلاقه واستعماله هو ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما عند تفسير قول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ

(٤٧) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ٢٣٩).

(٤٨) أخرجه الترمذي- أبواب الفتن- باب ما جاء في لزوم الجماعة (٤/ ٣٧).

(٤٩) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص: ٢٢).

إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ

﴿١٠٧﴾ [آل عمران:١٠٧]قال : يوم تبيض وجوه وتسود وجوه قال : " تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل الفرقة والضلالة"(٥٠) هذا من أوائل ما روي في ذكر السنة والجماعة.

ومن المعروف أن الأمة في الصدر الأول من الإسلام كانت واحدة وكلها أهل سنة، وكلها على الجماعة ،وما احتاج المسلمون إلى التميز إلا بعد أن ظهرت الفرق كما قال ابن سيرين: " سمو رجالنا ونسمي رجالكم"(٥١) فكانوا يأخذون عن أهل السنة ويدعون أهل البدعة.

(٥٠) اعتقاد أهل السنة – (١/ ٧٢)

(٥١) صحيح مسلم- باب في أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات(١/ ١٥).

قال المصنف رحمه الله تعالى: " وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء ولا تبلغ الفرقة من هؤلاء قريبا من مبلغ الفرقة الناجية فضلا عن أن تكون بقدرها بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة ، وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع ، فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة".

ش :لما ذكر الفرقة الناجية وبعض صفاتها ذكر صفات الفرق الهالكة وخصائصها لتُجتنب، فذكر هنا ثلاث مسائل:

الأولى : خصائص الفرق الهالكة والمخالفة، وذكر منها خمسا، وهي:

١ -أهل شذوذ يتبعون الشاذ من القول يتبعون المتشابه من كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم هذه أول خصالهم أنهم أهل شذوذ ومفارقة للجماعة مفارقة للحق ومفارقة للسنة ومفارقة لجماعة المسلمين وأول من فارق كما سيأتي وهم أهل الشذوذ هم الخوارج، فارقوا الجماعة ،وسموا بالخوارج لخروجهم عن جماعة المسلمين كما هو معروف .

٢ - وهم أهل التفرق الذين يزرعون الفرقة والاختلاف والبغضاء بين صفوف المسلين،-وهذ نقطة مهمة من خصالهم — وتقدمت بعض النصوص الدالة على ذم التفرق والاختلاف.

٣ - وهم أهل الابتداع وهو الإحداث في الدين والدعوة إلى البدع ونشرها في مقابل إماتة السنن، وقد جاءت النصوص الكثيرة في ذمّ البدع والابتداع، وعنها نهى النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : ((وإياكم ومحدثات الأمور)) كما في حديث العرباض بن سارية.

٤ – الأهواء ، فهم أهل هوى وقد جاءت النصوص الدالة على ذم اتباع الهوى وهي كثيرة قال عز وجل: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الجاثية:٢٣] وأخبر تعالى أن الهوى هو الذي حال بين الأنبياء وأممهم كما قال عز وجل: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [البقرة:٨٧].

فلسان حالهم يقولإن وافقت الآية أو الحديث ما نريد قلنا سمعنا وأطعنا وإن كانت على خلاف هوانا ما قبلناها فهؤلاء متبعون وعابدون لأهوائهم وليسوا متبعين للكتاب والسنة ولهذا قال عز وجل: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص:٥٠].

فهما مسلكان لا ثالث لهما إما الاستجابة لله وللرسول ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الأنفال: ٢٤]وإما اتباع الهوى وتحت الهوى كل المسميات العقلانية كما يسمونها، والعصرانية والتنويرية والفلسفية والكشفية والوجدية، والرأي إلى غيرهامن المسميات التي يجمعها الهوى، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم وحذر من اتباع الهوى في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس: ((ثلاث مهلكات هوى

متبع وشح مطاع وإعجاب المرء بنفسه))(٥٢)

وفي حديث معاوية وهو أحد رواة حديث الافتراق هذا الذي بين أيدينا في بعض ألفاظه :((وأنه سيخرج من أمتي أقوام تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلَب بصاحبه)) أي:يتبعون الأهواء وتقودهم ، قال عمرو: يتجارى الكلب بصاحبه :يعني لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله، والنصوص في هذا المعنى.

وهذا النوع من الهوى هو الأكثر خطرا على طالب العلم الذي قد يسلم من البدعة، لكنه قد يقع في الهوى والاعتداد برأيه والإعجاب بنفسه والعياذ بالله، ولذلك لا يلزم أن يكون كل مبتدع متبعا للهوى؛ لأن أكثر البدع مبناها على شبه تترسخ في ذهنه حتى يظن أنه على حق وأن هذا الطريق هو الموصل إلى رضوان الله وجناته، وأن من خالفه فهو على باطل وضلال.

وصاحب الهوى عكسه فهو من يعرف الحق ويجانبه قصدا ولذلك قرن العلماء بين البدع والأهواء، فقالوا : "أهل البدع والأهواء" فأكثر ضلال أهل البدع من جهة الشبهات، وأكثر ضلال أهل الأهواء من جهة الشهوات، وأهل البدع فسدت علومهم، وأهل الأهواء فسدت مقاصدهم وإراداتهم، فالأولون هم الضالون الذين عبدوا الله على غير بصيرة، ويدخل النصارى فيهم دخولا أوليًّا، ويدخل فيهم من فسد من عباد الأمة من المتنسكة والمتصوفة وغيرهم، والآخرون هم المغضوب عليهم الذين انحرفوا عن الحق عن علم وقصد، ويدخل فيهم دخولا أوّليّا اليهود؛ لأنهم عرفوا الحق فلم يتّبعوه، ويلحق بهم من فسد من علماء الأمة، والمعافى من سلم من هذه البراثين؛ ولذلك فُرض علينا أن نسأل الله في كل ركعة من صلاتنا أن يهدينا صراط المنعم عليهم بالسلامة من هذه المسالك، ويعيذنا من سبيل الهالكين، قال تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧ ﴾

(٥٢) أخرجه البزار في مسنده ٧٢٩٣ (٢/ ٣٤٦) والبيهقي في شعب الإيمان ٧٣١ (٢/ ٢٠٤) وقال الألباني رحمه الله بعد ذكر طرقه :" وبالجملة فالحديث بمجموع هذه الطرق حسن على أقل الدرجات إن شاء الله تعالى " انظر: السلسلة الصحيحة ١٨٠٢ (٤/ ٣٠١).

[الفاتحة: ٦-٧] وقد امتنّ الله تعالى على نبيِّه بأن نجاه من هذين المسلكين، فقال تعالى: ﴿مَاضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَاغَوَىٰ ۝٢﴾ [النجم: ٢] فلا هو ممن فسد علمه فضلّ السبيل ولا هو ممن فسد قصده فغوى.

٥ -لا تلزم الكثرة لأهل الفرق والأهواء، بل قد يكونون غاية في القلة؛ ولذلك قال: "ولا تبلغ الفرقة من هؤلاء قريبا من مبلغ الفرقة الناجية فضلا من أن تكون بقدرها، بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة".

فالكثرة والقلة في العدد ليست معيارا للحق، بل قد يقل أهل السنة في زمان الغربة، وقد يقل أهل الفرق، فلا يبلغون في العدد مبلغ الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة، فأهل السنة والجماعة هم السواد الأعظم، وهم الظاهرون المنصورون وإن قلّ عددهم في فترات غربة الدين.

وأهل الفرق هم أهل القلة والذلة والصغار وإن كانت لهم كثرة عددية في بعض الأعصار.

ثم بين ذلك شعار أهل الافتراق المذموم وشعار أهل السنة:

وشعار هذه الفرق: مفارقة الكتاب والسنة والإجماع فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة.

المسألة الثانية: شعار الفرق المخالفة.

قال: "شعار هذه الفرق ما هو مفارقة الكتاب والسنة والإجماع".

فشعار أهل الفرق والاختلاف مخالفة الكتاب والسنة والإجماع وإن ادعوا أنهم على الكتاب والسنة والإجماع كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في خطبته الشهيرة البليغة الوجيزة العميقة في مقدمته لكتابه الرد على الزنادقة والجهمية في كلام في غاية النفاسة ، وفيها قوله عن أهل الأهواء والفرق : "فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب مجمعون على مخالفة الكتاب".(٥٣)

فهم "مختلفون في الكتاب" كل ينزع بآية ويضربون كتاب الله بعضه ببعض ، "مخالفون للكتاب" لأن الله أمر بالإيمان بالكتاب كله، وألّا نضرب بعضه ببعض فنؤمن ببعض ونكفر ببعض كما هو حال أهل الفرق، وقد امتدح الله تعالى الراسخين في العلم لأنهم ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران:٧]، أما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه، يأخذون من الكتاب ما يشتهون وما يهوون ويتركون ما يخالف هواهم "مجمعون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن المضلين"(٥٤) يفترون على الله الكذب ويقولون في الله وفي صفاته ما لا يليق به تعالى ، وفي كتاب الله لا يفسرون النصوص على وفق فهم السلف الصالح وإنما يفسرونها بأهوائهم لتخدم أغراضهم .

وهذا هو ما دل عليه قول الله عز وجل: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ

---

(٥٣) الرد على الزنادقة والجهمية (ص: ٦).

(٥٤) تتمة كلام أحمد، المصدر السابق.

وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾

[آلعمران:٧].

فذكر مسالك الناس أمام الكتاب فقال : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ ﴾ ، والمسلك الآخر وصفهم الله بالثناء والمدح فقال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا ﴾ أي المحكم والمتشابه ﴿ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا ﴾، فامتدحهم الله بقوله: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ فأهل الرسوخ هم أولوا الألباب وهم أصحاب العقول فهم العقلانيون حقا، لا ما يذهب إليه بعض أهل الأهواء الذين يصنّفون الناس إلى نصِّيِّين وعقلانيين، فيزعمون أن المتمسكين بنصوص الوحي ليسوا عقلانيين، أما الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض بردِّه بالتحريف والتعطيل فهؤلاء عندهم هم العقلانيون، والواقع أن هؤلاء أصحاب أهواء وليسوا أصحاب عقول، ولو كانوا أصحاب عقول لما قدّموا على الوحي شيئا، وقد سمّاهم الله تعالى في محكم تنزيله، وهو أعلم بهم، فقال: ﴿فَإِن لَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص:٥٠].

ثم بعد أن ذكر الله تعالى المسلكين وأهلهما ذكر دعاء الراسخين في العلم أولي الألباب، فقال عز وجل:

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾ ﴾ [آل عمران:٨].

لأنه ذكر في أول الآية الذين في قلوبهم زيغ وهو الميل والانحراف فكان حري بالمؤمن أن يلجأ إلى الله عز وجل ويدعوه في أن يثبته على الحق وألّايزيغ قلبه كما أزاغ قلوب أولئك .

فالراسخون يلجئون إلى الله في سؤاله التثبيت والثبات على الحق وأن لا يكونوا من الزائغين والله المستعان.

قال:"شعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع" وهذا ما ذكرناه في كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى وهو أدق تعبير لموقف أهل البدع والأهواء وإن زعموا وادعوا أنهم على الكتاب والسنة والإجماع لكن هذه حقيقة مذاهبهم .

قال: "فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة"

المسألة الثالثة: شعار أهل السنة والجماعة.

وشعار أهل السنة الحقيقي هو ما ذكره بقوله :"فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة" فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة فهذا شعار أهل السنة. أي : القول والعمل والاعتقاد ظاهرا وباطنا بالكتاب والسنة والإجماع في الاعتقاد والعمل والمعاملة والسلوك، لأنه ما من طائفة من هذه الطوائف بل حتى الطوائف الغالية من الروافض والقبورية إلا وتدعي أنها على الكتاب والسنة والإجماع ، فالرافضة مثلا تقول نحن على الكتاب وعلى السنة وعلى الإجماع لكن أي كتاب هذا الذي هم عليه؟ وما موقفهم من الكتاب؟ وأي سنة يزعمون أنهم عليها؟ فالدعاوى إذا لم يكن عليها بينات فأهلها أدعياء ، فليست القضية قضية مجرد انتساب العبرة بالحقائق لا بالادعاءات فشعار أهل السنة هو اتباع الكتاب والسنة والإجماع.

وهذا الشعار هو ضابط آخر وميزان لمعرفة الفرقة الناجية من الفرق الهالكة، فالنبي صلى الله عليه وسلم قال عن الناجية الجماعة : "السواد الأعظم"، "ما أنا عليه وأصحابي" "الجماعة" فهو يعني أن من قال بالكتاب والسنة والإجماع فهم من أهل السنة والجماعة ، فمن حكّم الكتاب والسنة والإجماع فهو من أهل السنة والجماعة –وإن أخطأ في بعض التطبيقات– ومن خالف وفارق الكتاب والسنة والإجماع فهو ليس من أهل السنة والجماعة، فالقضية ليست ادعاءا وليست انتسابا، فكل واحد من هذه الطوائف ينسب نفسه إلى أنه من أهل السنة والجماعة وأن المخالف له مفارق للسنة والجماعة، حتى بعض المتكلمين من الأشاعرة

وماتريدية يقولون: نحن أهل السنة والجماعة أما هؤلاء أهل الحديث وأهل الأثر والحنابلة والوهابية وغيرها من العبارات فهؤلاء حشوية وهؤلاء مشبهة مجسمة ليسوا من أهل السنة والجماعة، فالمسألة ليست مسألة ادعاء ودعاوى إنما هي حقائق فمن كان محكما للكتاب ومحكما للسنة وملتزما بالإجماع -الذي دلّ عليه قوله تعالى : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء:١١٥]- فهو من أهل السنة والجماعة كائنا من كان في أي زمان وفي أي قطر ومكان.

وإن خالف الكتاب والسنة والإجماع فهو مفارق للسنة والجماعة وإن ادعى أنه على السنة والجماعة، فهذا الشعار الفارق بين من هو من أهل السنة ومن هو من غيرهم .

قال: وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات وذكروهم في كتب المقالات لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة(٥٥) هي إحدى الثنتين والسبعين لا بد له من دليل.

ش: أقول هذه المسألة متوقفة ومبنية على فقه ألفاظ الحديث الواردة:

فأولا: هل المقصود حقيقة العدد أم الكثرة؟ فالحديث ذكر عددا عند اليهود وعند النصارى وهذه الأمة، واختلف العلماء في هذا العدد هل المقصود هو حقيقة العدد أو أن الغرض من ذلك هو الكثرة، وتلك عادة وأسلوب في لغة العرب وجاء في القرآن الكريم إطلاق العدد -وخاصة السبعة والسبعين ومضاعفاتها- ويراد به الكثرة لا حقيقة العدد -كما سيأتي-:

القول الأول: من يرى أن العدد مراد، وحاول أن يحصر الفرق في هذا العدد، وبناء على هذا حاول أن يحدد أسماء الثنتين والسبعين فرقة في هذا العدد ، ومن أوائل من حاول حصر هذا العدد هو الإمام ابن المبارك رحمه الله تعالى، وكذلك يوسف بن أسباط وسيأتي الكلام عليهم ، ثم جاء من بعدهم أبو الحسين الملطي صاحب كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، وهو تلميذ خُشيش بن أصرم رحمه الله تعالى في هذا، ثم جاء من بعدهم البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق وحاول أن يجعل عدد الفرق المذكورة في هذا الكتاب في ثنتين وسبعين فرقة، ثم جاء من بعده الاسفرائيني في كتابه التبصير في الدين وكذلك الشهرستاني في الملل والنحل والسكسكي في البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان عبدالله بن أسعد اليافعي في كتابه ذكر مذاهب الفرق الثنتين المخالفة للسنة المبتدعين.

---

(٥٥) في هامش الأصل: كلمة لم تظهر. قلت: لعلها: بعينها، أو نحو منها.

هؤلاء جميعا حاولوا أن يجعلوا كتبهم وما ذكروه من الفرق في ثنتين وسبعين فرقة على اختلاف بينهم في هذا التعيين.

القول الثاني: منهم من يرى أن العدد مراد ولكن الفرق غير محصورة فيه، بل هي أكثر، وبناء عليه فالفرق غير محصورة في هذا العدد، وإنما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذه الفرق الثنتين والسبعين للدلالة على أهمها وأعظمها وأكبرها وأصولها، ومن هؤلاء الإمام أبو محمد البربهاري حيث قال:" واعلموا رحمكم الله أن أصول البدع أربعة أبواب انشعب من هذه الأربعة اثنان وسبعون هوى ثم يصير كل واحد من البدع يتشعب حتى تصير إلى ألفين وثمان مئة قالة كلها في النار إلا واحدة"(٥٦)

ومن هؤلاء الرازي في كتابه اعتقاد فرق المسلمين والمشركين فقال:"إن هذه هي أصول الفرق ثنتين وسبعين لكن الفرق أكثر من هذا العدد".

القول الثالث: منهم من يرى أن العدد لا مفهوم له وليس مقصودا، وإنما المقصود الإشارة إلى الكثرة، فهذه الطائفة رأت أن العدد لا حقيقة له خاصة وأن السبع والسبعين ومضاعفاتها تطلق عند العرب والمراد الكثرة لا حقيقة العدد، كما في قول الله عز وجل: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [التوبة:٨٠] يقول النبي صلى الله عليه وسلم في شأن عبد الله بن أبي قبل النهي عن الصلاة عن المنافقين:

(٥٦) شرح السنة – البربهاري (ص: ٤٦).

((لو أعلم أني لو زدت على السبعين غفر له لزدت))(٥٧) فدل ذلك على أن المراد بهذا العدد الكثرة يعني مهما استغفرت فإنه لن يغفر لهم .

ولو سلم جدلا بأن العدد مقصود وأن المراد بهذه الفرق أنها ثنتين وسبعين فرقة لا تزيد عليها ولا تنقص، فإن تحديد هذه الفرق بأسمائها وأوصافها متعذر كما ذكر المصنف وذلك لأمور:

أولها : كما قال المصنف أن التحديد والتعيين لابد عليه من دليل وليس ثمة دليل على ذلك.

الأمر الثاني: أن الافتراق في هذه الأمة باق إلى قيام الساعة، فإذا كان المراد حقيقة العدد فمن غير الممكن حصر هذه الفرق وتعيينها في زمن من حصرها وحددها لأنه مع طول الزمن قد توجد فرق جديدة والنبي صلى الله عليه وسلم ذكر الافتراق من بعثته إلى قيام الساعة ، فاحتمال ظهور فرق جديدة ممكن بل واقع، فحصرها في عدد معين وتحديدها بالأسماء متعذر.

الأمر الثالث: ما ذهب إليه الشاطبي رحمه الله تعالى من أن عدم التعيين هو الأولى (٥٨) وذلك لأسباب:-

١ – أن الشريعة لم تعين أسماءهم إنما أشارت إلى أوصافهم للحذر منهم.

٢ – أن عدم التعيين فيه ستر للأمة ونحن مأمورون بالستر على المؤمن ما لم يبدئ لنا صفحة الخلاف وهذه سيأتي لها تفصيل .

٣ – أن التعيين بالأسماء وعدم الستر يورث البغضاء ويدعو إلى الفرقة التي نهى عنها الحديث لذا كان

---

(٥٧) رواه البخاري . باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين ١٣٦٦ (٢/ ١٢١).

(٥٨) الاعتصام للشاطبي (٣/ ١٥٦).

السكوت أولى إلا في حالتين :

الأولى: أن تكون البدعة فاحشة جدا، كبدعة الخوارج وقد نبه الشارع إلى أوصافهم دون أسمائهم.

والأخرى: أن تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها وتزينها في قلوب العوام فهؤلاء لا بد من ذكرهم والتشريد بهم إذ ضررهم كضرر إبليس كما قال رحمه الله تعالى .

الأمر الرابع: أن المنهج في التعيين وعدده هو ما ذكر في حديث الافتراق نفسه إذ ذُكرت الفرق المخالفة على سبيل الإجمال ثنتين وسبعين فرقة، وعُيّنت الفرقة الناجية وصرح باسمها وصفاتها على سبيل التفصيل، وهذا ما فعله الصحابة إذ سألوا عن الناجية ولم يسألوا عن الهالكة ؛ لأنها لا تنضبط وهذا أنفع.

وهذا لا يعني عدم الاهتمام بمعرفة الفرق، بل قد أمرنا الله تعالى باستبانة سبيل المجرمين، فقال عز وجل:

﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأنعام:٥٥].

وحذيفة كما تقدم الكلام كان يسأل عن الشر مخافة أن يدركه ونحوه قول القائل:

عرفت الشر لا للشر ولكن لتوقيه *** ومن لا يعرف الشر يقع فيه

فمعرفة الفرق ومذاهبها ومسالكها من الأمور المطلوب معرفتها، لكن ينبغي أن لا يطغى ذلك على الأصل وهو الستر وإنما بحسب المصلحة والحاجة ويلتزم في ذلك بالضوابط الشرعية، لأنه أحيانا قد يكون في توصيف الفرقة ومذهبها وشبهاتها أحيانا مّا قد يكون مدعاة لتقبلها، وقد تنقدح هذه الشبهات في ذهن المتلقي فيقع خلاف المقصود فيكون في ذلك نوع من النشر للبدعة وشبهاتها.

وعليه فلا بدّ من ضوابط لدراسة هذه الفرق والشُّبه، ولعلّ من أهمها أربعة ضوابط:

أولا : التنبيه على الأصول التي ينطلقون منها، والمناهج التي يسلكونها وأدت بهم إلى الانحراف.

ثانيا: معرفة أسباب زيفها وانحرافها .

ثالثا: الرد عليها وبيان ضلالها، ولا يكتفى المنهج الوصفي كما هو ديدن أغلب أصحاب المقالات والفرق من غير نقد، ومن غير بيان للانحراف والضلال.

رابعا: التحذير منها ، تحذير الأمة من غلوائها وأضرارها والإشارة إلى بعض آثار هذا الانحراف وأضراره على الأمة في دينها ودنياها.

هذا بالنسبة للكلام على الحديث وتعيين هذه الفرق، ولعلنا نشير هنا إلى شيء من مناهج أبرز المؤلفين في الفرق تعليقا على إشارة المصنف إلى تصنيف الناس في ذلك وذكرهم في كتب المقالات.

مناهج التأليف في علم المقالات والفرق:

أولا: الغالب على المؤلفين في الفرق والمقالات أنهم من المتكلمين أو ممن تأثر بالمتكلمين في بعض مسالكهم، ولذلك غلب عليهم العرض والوصف دون النقد .

ثانيا: مناهج التأليف في علم المقالات على ضربين:

منهم من وضع المسائل أصولا ثم أوردوا تحت كل مسألة الطوائف والفرق التي قالت بذلك.

والمسلك الثاني أنهم وضعوا أسماء الفرق، وأصحاب جعلوها المقالات جعلوها أصولا ثم أوردوا مذاهبهم مسألة مسألة.

ثالثا: من أهم كتب الفرق التي جمعت بين الطريقتين كتاب مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري وكذلك ابن حزم في الفصل في الملل والاهواء والنحل وأبو محمد اليمني في كتابه عقائد الثلاث والسبعين

فرقة.

وأبو الحسن الأشعري جعل الجزء الأول على الطريقة الثانية وهي ذكر أسماء الرجال وأصحاب الفرق ثم أورد مذاهبهم بعد ذلك، والجزء الثاني على المسلك الأول.

رابعا: أغلب المؤلفين سلك المسلك الثاني كالشهرستاني والبغدادي وهم الذين جعلوا أسماء الفرق ورجالها هي الأصل والمسائل فرع وتابعة.

خامسا: أما كتب الردود التي قام بها أهل السنة في الرد على المخالفين فقد اعتمدوا فيها الطريقة الأولى في الغالب، وهي ذكر المسائل ثم من قال بهذه المسائل كالرد على الجهمية للإمام أحمد، وكتابي عثمان الدارمي الرد على الجهمية والرد على المريسي، والرد على الجهمية لابن منده، والرد على البكري وعلى الأخنائي لشيخ الاسلام ابن تيمية، والصارم المنكي لابن عبدالهادي، فهؤلاء كلهم سلكوا المسلك الأول .

سادسا: أبرز كتب الفرق والمقالات:

الأول: كتاب مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري، والمؤلف كان معتزليا ثم كلاّبيا، وأسس مذهب الأشاعرة في هذه الفترة ثم في آخر حياته رجع إلى السنة، ولكتابه سمات من أبرزها:

١ – أنه اقتصر على الفرق الإسلامية ، وله كتاب مقالات فرق غير المسلمين لكنه مفقود .

٢ –أغفل حديث الافتراق ولم يتعرض له لا بتضعيف ولا باعتماد.

٣ – التزم العرض للمقالات دون الرد والمناقشة.

٤ – تميز كما قلت بالجمع بين الطريقتين وحصر أصول الفرق في عشر فرق وإن كان في التفصيل ذكر إحدى عشرة فرقة.

٥ -اختلف منهجه عندما تناول الكلام على المعتزلة فعرّف بآرائهم وبطريقتهم وبالمسائل التي خالفوا فيها وتوسع وأطنب في عرض آرائهم، والمعتزلة كانوا خصوم الأشاعرة في ذلك الوقت وأبو الحسن الأشعري هو من أعلم أصحاب المقالات وأدقهم فهما لمقالاتهم فهو مصدر معتمد في الفرق وشيخ الإسلام يعتمد عليه كثيرا جدا ، يقول: إنه من أعلم الناس بالفرق ومقالاتها.

٦ – وتميز أيضا بالإيجاز والاختصار في عرض الآراء بوجه عام .

أما الكتاب الثاني فهو كتاب: "الفرق بين الفرق" لأبي منظور البغدادي، أشعري العقيدة، ومن أبرز سمات كتابه:

١ – سلك المسلك الثاني وهو ذكر أسماء الفرق ورجالها وأصحابها فجعلها أصولا والمسائل جعلها فروعا.

٢ -اعتمد حديث الافتراق وقسم الفرق على ثنتين وسبعين فرقة كما وردت في الحديث.

٣ – تميز بحسن التنظيم وجودة الترتيب وقدم بمقدمات جيدة، وكان أكثر شمولا في العرض وغيره .

٤ -اقتصر على آراء الفرق الإسلامية.

٥ – وافق أبا الحسن الأشعري في تعيين أصول الفرق العشرة.

٦ – عرض العقيدة الأشعرية على أنها هي عقيدة أهل السنة والجماعة.

٧ – اتبع منهج التقرير والنقد أحيانا في بعض المسائل.

الثالث: ومن الكتب المشهورة والمعتمدة والأصول كتاب: "الفصل في الملل والنحل والأهواء" لابن حزم ، وابن حزم رحمه الله من حيث المعتقد مع ظاهريته وتعظيمه للنصوص بل حرفيته في العمل بالنصوص في الفروع إلا أنه في الجانب العقدي جمع بين الأشعرية والاعتزال والتجهم فهو مضطرب من حيث الجانب

العقدي ، ومن أبرز سمات كتابه:

١ -شمل الفرق الإسلامية والملل أيضا.

٢ - لم يعتمد حديث الافتراق وذكرنا موقفه منه في أول الحديث.

٣ -جعل أصول الفرق خمسا وهي المعتزلة والمرجئة والشيعة والخوارج وأهل السنة.

٤ - سلك منهج التقرير والنقد وهذا مما يتميز به وجاء مضطربا في ترتيبه وغير منظم .

الرابع: كتاب: "الملل والنحل" للشهرستاني وهو أشعري العقيدة وله ميل للتشيع وإن كان له ردود على الشيعة أيضا يتميز بما يلي:

١ -أنه جمع الفرق والملل فهو يعتبر موسوعة مختصرة.

٢ - اعتمد حديث الافتراق، وتكلف حصر الفرق على ثنتين وسبعين فرقة كما جاء في الحديث.

٣ - سلك مسلك العرض دون النقد وذكر ذلك في مقدمته.

٤ - اقتصر على المسلك الثاني وهو ذكر الرجال وأصحاب الفرق أصلا وجعل المسائل فرعا.

٥ - حصر أصول الفراق في أربع، هي: القدرية والصفاتية والخوارج والشيعة.

٦ -اعتنى بالأسماء والمصطلحات.

٧ - تميز بحسن التنظيم وجودة الترتيب وبالإيجاز والاختصار وقدم بمقدمة جيدة في هذا الموضوع.

ومما يؤخذ عليه عدم الدقة في النقل بسبب أن أكثر مصادره من كتب المعتزلة.

ومن الكتب المعاصرة الميسّرة كتاب بعنوان : "فرق معاصرة تنتسب للإسلام وبيان موقف الإسلام منها" للدكتور غالب بن علي عواجي ، وهو في أصله رسالة علمية من الجامعة الإسلامية.

وأيضا الموسوعة الميسرة للمذاهب والفرق والأديان التي هي من إنتاج الندوة العالمية للشباب كتاب مهم في هذا الباب ومحكّم، ألفته لجان وروجع من قبل لجان علمية، وتمّ استدراك بعض الأخطاء في الطبعات الأخيرة، فهو دقيق في عباراته في تعريفه بالفرق، ومختصر ، يعطي مراجع عن كل فرقة لمن أراد التوسع.

وهناك رسالة مهمة للكلام على الفرق وعلم المقالات، والحديث عنها صغيرة في حجمها لكنها قيمة في ميزانها ومعناها وهي: مقدَّمة في علم مقالات الفرق للأستاذ الدكتور محمد بن خليفة التميمي. (٥٩)

(٥٩) وقد استفاد الباحث منها في تعريفه بكتب المقالات ومناهجها المتقدم.

قال رحمه الله: وأيضاً فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى، فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة، ويجعل من خالفها أهل البدع.. وهذا ضلال مبين.

قوله: "وأيضا فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى.." يعني أحكامه في تحديد وتعيين هذه الفرق ليست مبنية على دليل وبرهان ثابت صحيح إنما هو بغلبة الظن والهوى ، ولذلك إذا غضب الإنسان على شخص اتهمه وألصق فيه من التهم والتصنيفات مالا يعلم به إلا الله فيدخل الهوى في هذا الجانب، ويغيب العدل والإنصاف والدليل والبرهان القاطع، مع أن الواجب أن الكلام في الناس، أفرادا أو جماعات يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجهل وظلم.

ثم بيّن رحمه الله الحامل على هذا التصنيف بقوله: "ليجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالي له هم أهل السنة والجماعة ويجعل من خالفها أهل البدع" فهذا التحديد والتصنيف والحكم في الغالب لا يكون عن دليل وبرهان معتمد، ولذا قال:"وهذا ضلال مبين" أن يصنف الناسُ الناسَ بحسب أهوائهم فمن كان مواليا ومقربا ومحببا صنف من أهل السنة والجماعة ومن كان مبغضا ومكروها صنف من أهل البدع والضلالات، كما هو حال بعض طلبة العلم اليوم، والله المستعان.

فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة.

شرع المصنف في بيان سبب ضلال من جعل طائفته المتبوعة هم أهل السنة، ومن خالفها فهو من أهل البدع، فقال:"فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم" يعني ليس من كان مع فلان من الناس أو قال بقول فلان من الناس مهما كانت مكانة هذا الشخص ومنزلته عنده هو الذي على الحق دائما، والمأمور باتباعه بإطلاق، ومن خالف فلانا أو لا يعرف فلانا فهو ليس من أهل السنة ، وهذا ضلال مبين كما قال شيخ الإسلام، وذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وحده المعصوم المتبع المطاع بإطلاق؛ لأن الله تعالى زكّاه فقال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم:٣-٤]أما من عداه من البشر فكل يؤخذ من قوله ويرد كما قال الإمام مالك ، ولا عصمة لأحد من أمته ولا من غيرها من الأمم بعده صلى الله عليه وسلم، فكما خُتمت به الرسالة صلى الله عليه وسلم فقد خُتمت به العصمة، وعليه: فلا يعرف الحق بالرجال إنما يعرف الرجال بالحق ، ولا نقول: الحق هو ما قاله فلان إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكل شخص مهما علت منزلته ومكانته وعلمه وورعه ورسوخه فهو غير معصوم وعرضة للخطأ والصواب، وهذا الضابط مهم جدا في تصنيف الناس، بعض الناس يقول إذا كان من أتباع فلان فهذه تزكية وشهادة له أنه من الفرقة الناجية ، وهذا من القول على الله بغير علم كما مر .

بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله، فمن جعل شخصا من الأشخاص مهما كان هذا الشخص غير رسول الله من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة كما يوجد ذلك في الطوائف من أتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك كان من أهل البدع والضلال والتفرق.

المصنف في هذه الفقرة أشار إلى ثلاث قواعد مهمة جدا في دراسة الفرق والمقالات:

الأولى: أنه لا أحد يجب تصديقه في كل ما أخبر وطاعته في كل ما أمر إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذه خاصية ليست لأحد غيره من الأمة حتى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

الثانية: كلٌّ يؤخذ من قوله ويُترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، وهذه القاعدة مبنية على ما قبلها، وقد سبق ابنَ تيمية غيرُه من أئمة السلف إلى تقرير هذه القاعدة، فهذا مالك رحمه الله يقول: " كلٌّ يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر"(٦٠) يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثالثة: من جعل شخصا غير رسول الله صلى الله عليه وسلم معيارا للسنة، –من وافقه كان من أهل السنة والجماعة ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة– كان من أهل البدع والضلال والتفرق، وهذه القاعدة نتيجة للقاعدة التي سبقتها، وسبق أن قررها الإمام مالك رحمه الله قبل ابن تيمية، قال ابن عبد البر: "جاء رجل إلى الإمام مالك رحمه الله فقال يا أبا عبدالله" أسألك عن مسألة أجعلك حجة بيني وبين الله؟" –انظر إلى ثقل المسؤولية وعظم الموقف وخطورة الفتوى، فالمفتون هم الموقعون عن رب العالمين، وهم مسؤولون عما يفتون به– فقال مالك رحمه الله:"ماشاء الله لا قوة إلا بالله سل" وفي هذا تنبيه إلى أدب السلف رحمهم الله ومنهجهم أنه تبرأ من كل حول له وقوة في إلهام الصواب في الجواب،وجعل ذلك كله لله عز وجل، وهكذا يجب على طالب العلم، قال: "من هم أهل السنة؟!"

وهذا سؤال في غاية الأهمية والحساسية لكن انظر إلى الجواب الرشيد السديد الدقيق وهو جواب أهل الرسوخ لا أهل الأهواء الذين ينتحلون العلم وينتسبون إليه ، قال الإمام مالك : "أهل السنة الذين ليس لهم لقب يعرفون به، لا جهمي ولا قدري ولا رافضي" (٦١) يعني لا ينتسبون إلى شخص من الأشخاص البتة

---

(٦٠) المقاصد الحسنة (ص: ٥١٣).

(٦١) الإنتقاء لابن عبدالبر(ص٣٥) ويُنظر: ترتيب المدارك (١/١٧٢).

ليس لهم لقب يعرفون به؛ لأن أهل الطوائف عادة إنما ينتسبون:

١ – إما لشخص دون الرسول صلى الله عليه وسلم كالجهمية مثلا نسبة إلى جهم بن صفوان ، والأشعرية إلى أبي حسن الأشعري ، والماتريدية إلى أبي منصور الماتريدي.

٢ – أو ينتسبون إلى مقولة شنيعة خالفوا فيها الكتاب والسنة كما يقال للقدرية لأنه تميزوا بنفي القدر عن الله وإثبات القدر لهم فصارت علَما عليهم ، والرافضة لأنهم رفضوا خلافة الشيخين.

٣ – أو إلى فعلة شنيعة تميزوا بها عن المسلمين كالخوارج لأنهم خرجوا عن جماعة المسلمين وخرجوا عليهم.

أما أهل السنة فلا ينتسبون إلا لإمامهم وقدوتهم ومتبوعهم وأسوتهم محمد صلى الله عليه وسلم، هذه من أبرز سمات أهل السنة، وهو ضابط مهم في معرفة أهل السنة من هم؟ وفي معرفة الفرق والكلام عليها.

ومعلوم أن أهل السنة قد يسميهم مخالفوهم بأسماء وألقاب باطلة وهذا من التصنيف الباطل، وفي هذا يقول الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله تعالى:" واعلم أن لأهل البدع علامات يعرفون بها، فعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر بالحشوية، ويريدون إبطال الآثار، وعلامة القدرية تسميتهم أهل الأثر : جبرية يقولون بالجبر لأنهم هم ينفون القدر ومقابل القدر الجبر، فينسبون السنة إلى الجبر، وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصبة.." قال: " وكل ذلك عصبية وغياظ لأهل السنة، وليس لهم إلا اسم واحد، وهو أصحاب الحديث.." قال: " ولا يلتصق بهم ما لقبهم به أهل البدع كما لم يلتصق ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم في تسمية كفار قريش له صلى الله عليه وسلم بأنه ساحر وشاعر ومجنون ومفتون وكاهن ولم يكن اسمه عند الله وعند ملائكته وإنسه وجنه وسائر خلقه إلا رسولا نبيا صلى الله عليه وسلم" انتهى كلام الإمام رحمه الله تعالى. **(٦٢)**

(٦٢) الغنية لطالبي طريق الحق (١/ ١٦٦).

وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية: أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفةٍ بمعانيها واتباعاً لها: تصديقاً وعملاً وحباً وموالاة لمن والاها، ومعاداة لمن عاداها الذين يردون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة، فلا ينصبون مقالةً ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتةً فيما جاء به الرسول، بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه.

في هذه الفقرة يبين شيخ الإسلام أن أحق الناس بأن يكون الفرقة الناجية هم أهل الحديث والسنة، ثم ذكر شيئا من سماتهم ومزاياهم التي تؤهلهم لهذه الأحقية لا مجرد الادعاءات ومن أبرزها:

١ - ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٢ - أنهم أعلم الناس بأقواله وأحواله صلى الله عليه وسلم فهم مهتمون بهديه والتزام سنته، حتى في الأمور الجبلّيّة والخَلْقيّة والخُلقيّة، يعرفون ما قلّ ودقّ من حياته صلى الله عليه وسلم الخاصة والعامة، حتى عدد الشعرات البيضاء في لحيته صلى الله عليه وسلم.

٣ - أنهم أعظم الناس تمييزا بين صحيح سنّته صلى الله عليه وسلم وبين سقيمها، في حين أن الغالب على المتكلمين أنهم لا يفرقون بين صحيح الحديث من ضعيفه لعدم اهتمامهم بالسنة،فالغزالي

على علمه وفقهه ومنزلته ومكانته نُقل عنه اعترافه بأن بضاعته في الحديث مزجاة" (٦٣) هذا هو الحرمان فمن علامات وسمات أهل السنة الاهتمام بمعرفة صحيح السنة من ضعيفها والبحث عنه، فحينما يسمع حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم، فأول ما يتبادر إليه مدى صحة هذا الحديث ونسبته إلى النبي ، فهذه من سمات أهل السنة الفرقة الناجية أهل الحديث.

٤ – أنهم فقهاء في السنة، فاهتمامهم ليس برواية الحديث فقط دون فقه متنه، وإنما جمعوا بين الرواية للإسناد والدراية لمتن الحديث وفقهه، وهذا هو الأصل، فالرواية إنما هي وسيلة لفقه الدراية وفهم مقالة النبي صلى الله عليه وسلم.

٥ – اتباع السنة والعمل بها والموالاة والمعاداة فيها، ولذلك قال: " وأهل معرفة بمعانيها واتباعا لها تصديقا وعملا وحبا وموالاة " تصديقا في الأخبار العلمية وعملا بالأحكام العملية وحبا للسنة وأهلها لا تجد في قلبه غلا على أهل السنة والداعين إليها والمنادين بها والناشرين لها ، وموالاة لمن والاها ، ومعاداة لمن عاداها ، هذه سمات مهمة جدا في أهل السنة وأهل الحديث في الفرقة الناجية.

٦ – رد المقالات المجملة إلى الكتاب والسنة، قال:"الذين يردون المقالات المجملة" فكل مقالة ترد إليهم يردونها إلى ما جاء من الكتاب والحكمة، فالهيمنة والحكم للكتاب والسنة لا لغيرهم على عكس المتكلمين يقولون في أقرب المسائل التي يوافقون فيها أهل السنة : إذا جاء به خبر الصادق صلى الله عليه وسلم وكان ذلك ممكنا عقلا قبلناه ، فلا نقبله إلا إذا عرضناه على عقولنا فإن قبلها

(٦٣) الكشف المبدي (ص: ١٤٧).

العقل وإلا رُدّ تحقيقا لقوله تعالى : ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء:٥٩].

٧ - أصولهم التي يعتقدونها ويعتمدونها هي ما بعث الله به الرسول صلى الله عليه وسلم من الكتاب والحكمة، ولذا قال: "فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول" كما نصبت المعتزلة أصولهم الخمسة والأشاعرة أصولهم الكلامية، وكذلك الرافضة والصوفية.

قال:"بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه" ولهذا يقول الإمام إبراهيم الحربي: " لا أعلم عصابة خير من أصحاب الحديث إنما يغدو أحدهم ومعه محبرة فيقول كيف فعل النبي وكيف صلى؟ وكيف صام؟ قال إياكم أن تجالسوا أهل البدع، فإن الرجل إذا أقبل ببدعة لن يفلح" (٦٤) أهل السنة وأهل الحديث ليسوا هم أهل الغيبة والنميمة والكلام والطعن وتتبع السقطات والهفوات والعثرات، أهل السنة والحديث الذين هم الفرقة الناجية يسعى أحدهم إلى حلق العلم ومجالس العلم ليسأل كيف فعل النبي ليفعل وليطبق ويعمل لا لينتقد ويضلل ويبدعّ ويفسّق، فإذا أراد أن يصلي ينظر إلى هدي النبي في صلاته كيف يصلي في صيامه كيف صام في حجه كيف يفعل في جميع شؤونه، هؤلاء هم أهل السنة وهؤلاء أهل الحديث، يقول شيخ الإسلام في كتاب آخر لما ذكر أن الفرقة الناجية هم أهل الحديث ،يقول:"ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه أو كتابته أو روايته –

(٦٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٣٥٨).

يعني أهل الدراية فقط- بل نعني بهم من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهرا وباطنا واتباعه ظاهرا وباطنا وكذلك أهل القرآن وأدنى خصلة في هؤلاء محبة القرآن والحديث والبحث عنهما وعن معانيهما والعمل بما علموه من موجبها ففقهاء الحديث أخبر بالرسول من فقهاء غيرهم وصوفيتهم أتبع للرسول من صوفية غيرهم – يعني بهم متقدمة المتصوفة الذين اعتنوا بترقيق القلوب والزهد وغير ذلك أمثال الفضيل بن عياض وأمثال أبي سليمان الداراني مع البعد عن البعد لا الصوفية المنحرفة المخالفة للكتاب والسنة- قال: وأمراؤهم أحق بالسياسة النبوية من غيرهم وعامتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم .." (٦٥)إلى آخر كلامه .

وقال الإمام النووي: "إن أهل الحديث ليس هم من اشتغل في الحديث دراية إنما هم أهل فقه الحديث والتفسير حتى علوم الآلة واللغة والنحو والأدب وغير ذلك من الأمور التي كلها خدمة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وتنطلق من سنة النبي ثم يذكر من صفاتهم .."

وذكرنا من صفاتهم أنه ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا النبي صلى الله عليه وسلم .

٨ – رد كل ما تم التنازع فيه إلى الكتاب والسنة، ومن ذلك قوله: "وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله" تحقيقا لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء:٥٩].

فكل هذه المسائل العقدية والعملية والمسلكية والأخلاقية كلها الحكم فيها لله وللرسول ، فهم أهل

(٦٥) مجموع الفتاوى (٤/٩٥).

السنة حقا وأهل الحديث صدقا ، في الصفات نقبل ما دل عليه الدليل ونرد مارده الدليل ، في الوعيد والقدر الحكم هو الكتاب والسنة ما دل عليه الدليل قبلناه ، والأسماء والأحكام والأمر بالمعروف والنهي كل ذلك مرده إلى الله والرسول: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء:٦٥]

يقسم سبحانه بذاته العلية بنفي الإيمان عنهم حتى يحكموه صلى الله عليه وسلم فيما شجر بينهم ولا يكتفى بذلك التحكيم فقط ، بل لابد ألّا يجدو في أنفسهم حرجا مما قضيت، قد يحكمه لكنه يقبله على مضض لا يقبله ممن يجد في قلبه حرج ، والثالثة ويسلموا تسليما ، يعني: انقيادا وتسليما ظاهرا وباطنا ، هؤلاء هم أهل السنة حقا وهذه العبارات هي التي يصعب تطبيقها والله المستعان .

قال رحمه الله تعالى : "ويفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف ؛ فما كان من معانيها موافقا للكتاب والسنة أثبتوه ؛ وما كان منها مخالفا للكتاب والسنة أبطلوه.

---

٩ – **الاستفسار والتفصيل عن معاني الألفاظ المجملة،** وهو ما أشار إليه بقوله:" ويفسرون الألفاظ المجملة.." يعني : أن هناك ألفاظا مجملة ليست واردة في الكتاب والسنة تحتمل حقا وباطلا فهذه لا يقبلوها ولا يردوها حتى يستفسروا من صاحبها ماذا يعني بها؟ فإن عني معنى صحيحا قبل المعنى وصحح له اللفظ ، وإن أراد معنى باطلا رُدّ عليه هذا المعنى ، لأن هناك ألفاظاً مجملة وتكثر في عبارات أهل الفُرقة والاختلاف،وهي حمّالة أوجه ، وموقف أهل السنة عدم قبولها بإطلاق وعدم ردها بإطلاق حتى يستفسرون ،فعلى سبيل المثال لفظ التأويل : هذا اللفظ أولا هو شرعي وله استخدام في الشرع وفي لغة العرب فيأتي هؤلاء ويطلقون هذه اللفظ ويعنون به خلاف معناه اللغوي وخلاف معناه الشرعي فيطلقونه ويريدون به التحريف لا التفسير، فهنا إذا قال بقول يقول فيه بالتأويل ، نقول : ماذا تريد بالتأويل هل تريد به التفسير؟ فهذا له مسلكه ، هل تريد به حقيقة الشيء وما يؤول إليه؟ فله مسلكه ، هل تريد به التحريف؟ فلا بد من توضيح المصطلحات وبيان المراد منها وأن تحرر من أجل أن تنجلي القضية حتى لا تلتبس ولذلك قال ابن أبي العز عن تسمية التحريف تأويلا قال : "وسموه – أي التأويل –ليُقبل" لأنهم لو قالوا تحريفا ل قول الله ما قبله أحد منهم ، لكن في تأويل قول الله يقبل لأن هذا لفظ يحتمل المعنى الصحيح والأمثلة على ذلك كثيرة.

ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس فإن اتباع الظن جهل واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم .

---

١٠ –عدم إتباع الظن والهوى في الحكم على الآخرين وإنما بالعلم والعدل .

يقول ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس؛ لأن التعيين والحكم على الناس لا بد له من دليل –كما تقدم – فأهل السنة لا يصنفون الناس بمجرد الهوى والتعصب والتحزب وبمجرد الظنون واللوازم والتخمينات؛ لأن اتباع الظن جهل واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم ، والله حرم الظلم على نفسه وجعله بيننا محرما ، وذلك لأن كل انحراف وعدول عن الجادة فهو راجع إلى أحد أمرين :

إما فساد في العلم أو فساد في الإرادة والقصد .

وفساد العلم أن يبني الإنسان حكمه أو دينه وعبادته على ظن لا على يقين، وهذا انحراف وفساد القصد أن يعرف الحق ولكنه يحيد عنه عن علم لفساد نيته وقصده وهذه صفة المغضوب عليهم بينما الأولى صفة الضالين –والعياذ بالله– وقد أمرنا الله تعالى في كل ركعة أن يجنبنا طريقهم ، وقد قال سفيان الثوري وابن المبارك وغيرهم من السلف: "من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود" لأنهم عرفوا الحق فعدلوا عنه "ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى" لأنهم عبدوا الله على غير بينة و بصيرة وهذا سبيل من لا خلاق لهم ولذلك قال الله تعالى عنهم : ﴿ **إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى**﴾ **[النجم:٢٣]**ونفاه عن سيد البشر نبينا صلى الله عليه وسلم ، فقال تعالى : ﴿**مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ**

﴿وَمَا غَوَى﴾ [النجم:٢]

ثم بين المصنف رحمه الله أن إتباع الظن جهل واتباع الهوى ظلم، وهما جماع الشر.

قال رحمه الله : "وجماع الشر الجهل والظلم قال الله تعالى : { وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا } إلى آخر السورة . وذكر التوبة لعلمه سبحانه وتعالى أنه لا بد لكل إنسان من أن يكون فيه جهل وظلم ثم يتوب الله على من يشاء فلا يزال العبد المؤمن دائما يتبين له من الحق ما كان جاهلا به ويرجع عن عمل كان ظالما فيه ".

ش: جماع الشر:

يقول جماع الشر الجهل والظلم وهي مما جبل عليه الإنسان **إذا لم يهذب بالدين والخلق** كما قال عز وجل: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾ [الأحزاب:٧٢] فهو جاهل بثقل المسؤولية هذه وتبعاتها ، وهو ظلوم لنفسه أيضا في قصوره في أداء هذه الأمانة وتفريطه ، ومن رحمة الله بنا وهو أعلم بضعفنا وتقصيرنا وأن الإنسان مهما اجتهد فلا بد أن يكون فيه جهل وظلم فاحتاج إلى التوبة لمحو الحوبة ، فقال: "وذكر التوبة لعلمه سبحانه وتعالى أنه لا بد لكل إنسان من أن يكون فيه جهل وظلم" فقد يفعل فعلا عن جهل فيحتاج إلى التوبة وقد يفعل الفعل لا عن جهل ولكن لهوى، وهذا ظلم فلا بد له من توبة فهو محتاج إلى التوبة من جهله وظلمه وما يترتب عليهما من تقصير في جنب الله ، لأنه لا يزال يتبين له من الحق ما كان جاهلا به فيحتاج إلى التوبة ، أو من العمل ما كان ظالما فيه فيحتاج إلى التوبة، وهذا دليل على أهمية العلم الذي يكشف لك الحقيقة وينير لك الطريق فيبين لك ما كنت جاهله ، وما كنت ظالما فيه ، قال الله

تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [الأنعام: ١٢٢] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴿٢٩﴾﴾ [الأنفال: ٢٩] أي : تفرقون به بين الحق والباطل، وبين العلم والجهل وبين الظلم والعدل ، فيصحح المسار الذي وقع فيه عن خطأ وعن جهل ويرجع عن عمل كان ظالما فيه عمله عن هوى فيرجع عن هذا وذاك بنور العلم وثمرة التقوى.

قال رحمه الله تعالى : وأدناه ظلمه لنفسه كما قال تعالى : { الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور } وقال تعالى : { هو الذي ينزل على عبده آيات بينات ليخرجكم من الظلمات إلى النور } وقال تعالى { الر } { كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور } .

يقول: "وأدناه" أي أدنى الشر ظلم الإنسان لنفسه بأن يعرضها لغضب الله عز وجل ومقته وعذابه قال تعالى : ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف: ٢٣]يقول الله عز وجل : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ۖ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ ۖ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ ﴿١٠١﴾﴾ [هود: ١٠١]ويقول سبحانه وتعالى : ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الزُّخرُف: ٧٦] وكان من دعاء ذي النون عليه السلام : (لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين) .. والنصوص في هذا المعنى كثيرة .

وكان من تعليم النبي صلى الله عليه وسلم للصديق رضي الله عنه ((قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم)). **(٦٦)**

ويليه: ظلم العبد لغيره ، وهو الديوان الذي لا يترك الله منه شيء ، قال تعالى : **﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ**

---

(٦٦) رواه البخاري- كتاب الأذان- باب الدعاء قبل السلام ٨٣٤ (١/ ١٦٦).

حَمَلَ ظُلْمًا ﴾[طه:١١١] وقال عز وجل : ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُوْلَئِكَ لَهُم عَذَابٌ أَلِيم ﴾[الشورى٤٢]

وأعلى الشر وأظلم الظلم الشرك بالله تعالى قال عز وجل : ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان:١٣]وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُون ﴾[الأنعام:٨٢]

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم تفسير الظلم هنا بأنه الشرك، فعن عبد الله، قال: لما نزلت: {الذين آمنوا ولم يلبسوا} [الأنعام: ٨٢] إيمانهم بظلم قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أينا لم يظلم؟ فأنزل الله عز وجل: {إن الشرك لظلم عظيم } [لقمان: ١٣]. (٦٧)

والظلم بأنواعه ظلمات ولذلك كان من رحمة الله تعالى بالمؤمنين أن يمتن عليهم بإخراجهم من الظلمات إلى النور ، بينما الطواغيت تجذبهم إليها وتخرجهم من النور قال تعالى الله : ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥٧﴾﴾ [البقرة:٢٥٧]

كما أنزل الله تعالى كتابه إلى عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم ليخرج المؤمنين من الظلمات إلى النور قال تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٩﴾﴾ [الحديد: ٩] يبين لكم الحق فماذا بعد الحق إلا الضلال ، وقال عز وجل : ﴿الٓر ۚ

(٦٧) رواه البخاري- كتاب الإيمان- باب: ظلم دون ظلم ٣٢ (١/ ١٥)، ومسلم - كتاب الإيمان- باب صدق الإيمان وإخلاصه ١٩٧ (١/ ١١٤).

كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴿١﴾ [إبراهيم:١]أي :إلى نور الإيمان والعلم.

قال رحمه الله : ومما ينبغي أيضاً أن يعرف: أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات: منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة، ومن يكون قد رد على غيره من الطوئف الذين هم أبعد عن السنة منه، فيكون محموداً فيما رده من الباطل وقاله من الح ق لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل (٦٨)، فيكون قد رد بدعةً كبيرةً ببدعة أخف منها ورد بالباطل باطلاً أخف منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة.

أصناف الطوائف المخالفة لأهل السنة :

بدأ في الشروع في بيان أصناف الطوائف المخالفة قال : "ومما ينبغي أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات" يعني: الطوائف التي يُنتسب إليهم ويُتبعون فيما هم عليه ليسوا على وتيرة واحدة ولا على درجة واحدة ، بل على درجات، وذكر ثلاث درجات ويمكن أن نقول على درجتين لأن الثالثة داخلة فيما قبلها .

الأولى: "منهم من خالف السنة في أصول عظيمة" قرر مبادئ وقواعد وقوانين وأصول مخالفة للسنة مثل أصول المعتزلة الخمسة ورد أخبار الآحاد في العقيدة بإطلاق ، وأن الأدلة النقلية لا تفيد علما ولا يقينا إلا بموافقة العقلية و تقديم العقل على النقل عند التعارض، ومثل نفي العلو وصفات الفعل الاختيارية و..ظواهر نصوص الصفات تقتضي التشبيه فيلزم تأويلها أو حملها على المجاز ونحوها.

---

(٦٨) كذا في الأصل، والصواب حذف كلمة"بالباطل" ليستقيم المعنى ويصح.

الثانية: من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة،فيكون متبعا للكتاب والسنة والإجماع ولكنه يخالف في بعض المسائل حتى وإن كانت علمية عقدية فيكون قد أحسن الظن بقول بعض العلماء فقال بقولهم ظنا منه أن ذلك هو الحق، كما وقع لبعض كبار المحدثين والفقهاء من علماء هذه الأمة في بعض تأويل بعض الصفات، فهؤلاء أحسنوا الظن بالمتكلمين واعتبروهم من أهل الاختصاص وأهل العلم فأخذوا عنهم، وقالوا بشيء من مقالتهم لكنهم محكمون ومعظمون لكتاب الله ولسنة رسوله ولإجماع المسلمين، وإذا تبين لهم الحق لا يترددون البتة في الأوبة فهؤلاء يجعلون على درجة سواء في الحكم مع المخالفين في الأصول العظيمة.

فإذا كان الأصل هو اتباع الكتاب والسنة والإجماع كما هو منهج أهل السنة عموما وهو منهج العلماء من المحدثين ومن المفسرين ومن الفقهاء وإن خالفوا في بعض الجزئيات فهؤلاء من أهل السنة لأن الحكم إنما هو بحسب التزام الأصول الكلية في المناهج العامة لا في بعض المسائل حتى وإن كانت عقدية فمن الظلم والبهتان البيّن أن يحكم على مثل الإمام النووي رحمه الله أو الحافظ ابن حجر أو الإمام الخطابي أو غيرهم من أئمة الحديث والسنة أن يقال إن هؤلاء أشاعرة بإطلاق لأنه أوّل في صفة أوقال بقول الأشاعرة في مسألة من المسائل ،لأن المذهب الأشعري قائم على أصول من التزمها فهو أشعري ، فهو قائم على رد أخبار الآحاد في العقيدة ، وعلى أن الأصل في الاستدلال العقدي هو الاعتماد على الأدلة العقلية و على تقديم العقل على النقل وعلى أن الإيمان هو التصديق دون العمل ، وعلى نفي العلو والصفات الاختيارية ، وعلى نفي تأثير القدرة في أفعال العباد فالحكم والتصنيف للناس بانتسابهم للطوائف إنما هو بالتزام أصول وقواعد هذه المذاهب لا في الموافقة الجزئية في بعض المسائل، وذلك مثل الانتساب للمذاهب الفقهية، فكل مذهب له أصول عامة وقواعد كلية من التزم بها صح انتسابه للمذهب ، لكن لو أن مالكيا وافق الشافعي

في بعض المسائل فلا يخرج من تصنيفه أنه مالكي المذهب لأنه وافق الشافعي في بعض المسائل ؛ لأن الحكم إنما هو على الالتزام بالأصول والقواعد العامة والكلية لا الموافقة في بعض الجزئيات .

ومثل هذا في قضية الحكم على الطوائف الكلامية ، لذلك قال عنها: منهم من خالف السنة في أصول عظيمة ،ومنهم من خالفها في أمور دقيقة.

الثالث: "من يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه لكونه محمودا فيمارده من الباطل وقاله من الحق". وهذا من إنصاف المصنف رحمه الله ومن حفظ حقوق العلماء ، فيشير رحمه الله إلى أن بعض هؤلاء المبتدعة من الأشاعرة وحتى من المعتزلة لهم ردود صحيحة وقوية على من هم أعظم منهم بدعة كالرافضة مثلا أو الخوارج أو من هو خارج الدائرة كالفلاسفة أو النصارى أو اليهود، هذا تحفظ له هذه الجهود وتذكر وتشكر ويؤجر عليها ولذلك قال المصنف رحمه الله : "فيكون محمودا فيما رده من الباطل وقاله من الحق لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، لأنه على منهج فيه بدعة فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها ورد الباطل بباطل أخف منه ،وهذا مثل ردود الأشاعرة على المعتزلة يردون عليهم أحيانا ببدع ، لكنها بدعة أخف من البدعة التي عليها الاعتزال، قال:"ورد باطلا بباطل أخف منه" قال: وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة" فهم ينتسبون إلى السنة والجماعة ! الأشاعرة يقولون نحن أهل السنة والجماعة والماتردية يقولون نحن أهل السنة والجماعة ، ولا يلزم من الانتساب صحة النسبة .

ومما ينبغي أيضا أن يعرف أن الطوائف المنتسبة ."يقول ومما ينبغي أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات" فهذا عين الإنصاف والعدل لأن الناس ليسوا سواءً، فلا بد

من التمييز بينهم حتى وإن انتسبوا إلى مقالة مخالفة وإلى مذهب مخالف وإلى جماعة مخالفة، فهم ليسوا سواء، والحكم على الأفراد إنما هو على ما ظهر من أعمالهم وأقوالهم الثابتة عنهم ، وهذا يعطينا إشارة إلى بعض ما يجب مراعاته من ضوابط في الرد على المخالفة:

ضوابط الرد على المخالفين:

الأول: عدم تعميم القول واعتباره منهجا، لا بالنسبة للفرد ولا بالنسبة للمذهب ، فالفرد يرد متشابه قوله إلى محكمه وينظر في أقواله الأخرى في المسألة نفسها ، وبالنسبة للمذهب لا يحتمل كل قول من أقوال أفراده المنتسبين إليه ، وإنما لكل مذهب أصول عامة وكليات مشتركة بين أفراده ، من التزمها عدّ من المذهب ، كما أن لكل مذهب طائفة من الكتب المعتمدة عند أتباع المذهب يحكم عليه وينسب إليه من ضلالها لأن من أقوال بعض المنتسبين غير المعتمدين.

الثاني: –وهذا مبدأ مهم جدا في كل الأحوال– وهو الدعوة بالتي هي أحسن،فليست القضية أنك تضلل فلانا أو تبدع فلانا وتجهل فلانا، أنت مأمور بأن من عنده خلل عليك أن تدعوه لتعيده إلى حظيرة السنة وأن تأخذ بيده ليعود إلى الطاعة والسنة والاتباع لا أن تزيد في نفوره وانحرافه فهذه هي رسالتنا وهذا واجبنا دعوة المخالف فأنت كالطبيب الذي يعالج المرضى ، وإذا جئت إلى المريض وأخذت تصب عليه جام غضبك وتسبه وتقول أنت فعلت كذا وفعلت فأنت بهذا ستزيد من مرضه ، فالدعوة تحتاج إلى الرفق بالمدعو،وتحتاج إلى التؤدة والتشجيع في الجوانب الإيجابية ورفع المعنويات أولا ،بعد ذلك تبين له المخالفات التي وقع فيها لترده إلى حظيرة السنة والحق ، لا أن تزيد في غلوائه وفي ضلاله وعناده وإصراره على ما هو فيه من الانحراف وتكون مسؤولا في دفعه على الإصرار على ما هو فيه من الضلال وهذه قضية يغفل عنها

كثير من الناس، نحن واجبنا الشرعي ليس هو الحكم على الناس وتصنيفهم،كفلان فيه وفلان فيه ، واجبنا الشرعي أن ندعوهم إلى الله وأن نبين لهم السنة وأن ندعوهم إلى طريق التوبة وأن نفتح لهم الطريق للتوبة والعودة إلى الله هذا هو واجبنا : ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ١٢٥﴾ [النحل:١٢٥]﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٣٣﴾ [فُصِّلَت:٣٣]وفي قوله:(إنني من المسلمين)لفتة تتعلق بموضوعنا هذا، وهي الدعوة إلى جماعة المسلمين وإلى حظيرة الإسلام والمسلمين وإلى وحدة كلمة المسلمين ، (إنني من المسلمين) لست أنا الممثل للإسلام لوحدي لكني واحد من المسلمين.

الثالث: عدم التسرع في الحكم على المخالفين وهذه قضية يجب التفطن لها والانتباه إليها.

الرابع : وأيضا تحاشي الغلو في الأشخاص، وهذه من أكبر الموبقات الغلو في الأشخاص مدحا أو قدحا، أنت تجالس فلانا إذن فأنت من أهل السنة ، أنت تحب فلانا هذه تزكية لك، أنت تبغض فلانا فأنت من أهل السنة، أما إن كنت تحبه فأنت خارج عن حظيرة السنة والدائرة ، وهذه قضية في غاية الخطورة ، وهذا مبني على الجهل والظلم وعلى القول بلا علم وعلى القول على الله بلا علم لأن المسألة فيها تضليل وتكفير وتفسيق وحكم على الناس وجنة ونار وهذه قضية في غاية الخطورة .

الخامس: هو عدم التعجل بإنزال العقوبة ، ومن أقصى العقوبات الحكم كما في حديث الخوارج وهو عمدة وأصل في هذا الجانب وقول النبي صلى الله عليه وسلم لخالد بن الوليد:((دعه لعله يكون يصلي))انظر إلى

رحمة النبي صلى الله عليه وسلم، الصلاة هي شعار من شعار الدين لعله يكون يصلي، فقال خالد: " وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه " كم من مصل من المنافقين وغيرهم لم تنفعه صلاته فكان التوجيه النبوي الكريم في قوله صلى الله عليه وسلم :((إني لم أومر أن أنقب قلوب الناس ، ولا أشق بطونهم))(٦٩) **لا** أفتش قلوبهم وأنظر هل هذا قالها نفاقا أم قالها خوفا أم قالها رغبة أم قالها رهبة ، وهل هو صادق فيها أم لا،بل الحكم بما ظهر منه فقط ، وقال صلى الله عليه وسلم:((لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم))(٧٠) وهذه وإن قالها النبي صلى الله عليه وسلم في شارب الخمر إلا أنها تشمل المبتدع أيضا ، فإنك بالطعن فيه وسبّه وخاصة في وجهه والتحذير منه قبل أن تفتح له باب الأوبة والعودة والاستقامة فإنك بذلك تكون عونا للشيطان على أخيك مخالفا لهدي النبي صلى الله عليه وسلم في التعامل مع المخالف فنحن بحاجة ماسة إلى تكييف تعاملاتنا وجميع تصرفاتنا مع الموافق والمخالف لتوافق هديه صلى الله عليه وسلم.

(٦٩) صحيح البخاري. باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع. ٤٣٥١ (٥/ ٢٠٧).

(٧٠) صحيح البخاري. كتاب الحدود. باب الضرب بالجريد والنعال. ٦٧٨١ (٨/ ١٩٧).

قال رحمه الله تعالى : "مثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولا يفارقون به جماعة المسلمين ؛ يوالون عليه ويعادون ؛ كان من نوع الخطأ ، والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك.

ضابط التمييز بين المخالفين وانتسابهم للسنة والجماعة:

ش: قوله: "مثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولا يفارقون به ...إلخ" هذا ضابط مهم جدا في معرفة من هو من أهل السنة والجماعة من الطوائف المنتسبة إليها وهو أنهم إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولا يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون عليه كان من نوع الخطأ والله سبحانه يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك ، ولا يخرجون من دائرة السنة .

والتطبيق العملي على الشيخين النووي وابن حجر رحمهما الله تعالى هل من هم أهل السنة والجماعة أو من الأشاعرة ؟ ينظر هل يجعلون ما قالوه من تأويل لبعض الصفات قولا يوالون عليه ويعادون ؟ فمن قال بقولهم والوه ومن قال بخلافه ذموه وأنكروا عليه وردوه واتهموه بالتجسيم والتشبيه، على عكس الأشاعرة الخلص فهم يتهمون مثبتة الصفات بالتشبيه والتجسيم؟ الواقع أنك لا تجد في كتبهم حرفا واحدا في انتقاد من أثبت الصفات أبدا ولا يقولون قولا ويفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون فمن كان هذا شأنهم كان هذا القول منهم من نوع الخطأ والله يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك.

قال رحمه الله تعالى : " ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها : لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة ؛ بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه وفرق بين جماعة المسلمين وكفر وفسق مخالفه دون موافق هـ في مسائل الآراء والاجتهادات ؛ واستحل قتال مخالفه دون موافقه فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات ".

هذا هو الضابط في التمييز بين هؤلاء وأولئك والتطبيق العملي لذلك الضابط على العلماء الذين وقعوا في بعض المخالفات ، فيذكر المصنف أن هذا "وقع في مثل ذلك كثير من سلف الأمة وأئمتها لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ماثبت في الكتاب والسنة" يعني : فهذه المقالات لا تخرجهم من السنة ، أما الذين يخرجون بتلك المقالات ن السنة والجماعة فهم " من والى موافقه وعادى مخالفه وفرق بين جماعة المسلمين وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في المسائل والآراء والاجتهادات" – وترتب على ذلك أنه– "استحل قتال مخالفه دون موافقه فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات والخروج عن السنة والجماعة" يعني: إذا بنى على المقالة المخالفة الولاء والبراء والمعاداة والموالاة فهذا هو الفارق بين من تعتبر هذه البدعة في حقه خطأ يغتفر وبين من يكون من هذه الطوائف والفرق المخالفة، وهذا ما يقرره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى حين يقول:"الاختلاف مع المناصحة والمودة ديدن أهل السنة، والاختلاف مع العداوة والبغضاء ديدن أهل الأهواء"(**٧١**)

فالخلاف والاختلاف طبيعي يقع بين الناس لكن إن ترتب عليه عداوة وبغضاء وموالاة ومعاداة فهذا

---

(٧١)

مسلك أهل الأهواء، أما إذا ترتب على ذلك التناصح والمودة والتحابب والدعوة وبيان الحق والرجوع إليه إذا استبان فذلك ديدن أهل السنة والجماعة جعلنا الله وإياكم منهم .

وعليه فإن الظاهر من كلام المصنف رحمه الله أنه يجعل المفارقة لأهل السنة والجماعة ليس الوقوع في البدعة المخالفة فقط ، وإنما على ما يترتب عليها من آثار .

قال رحمه الله تعالى : " ولهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع " الخوارج " المارقون وقد صح الحديث في الخوارج عن النبي صلى الله عليه وسلم من عشرة أوجه خرجها مسلم في صحيحه ؛ وخرج البخاري منها غير وجه".

أول فرقة فارقت الجماعة:

شرع المصنف في ذكر الدليل للضابط الذي قرره في التمييز بين المخالفة المخرجة من السنة والجماعة وغير المخرجة فذكر أن أول من فارق جماعة المسلمين وأول فرق من أهل البدع هم الخوارج المارقون مع أنه حصل كما لا يخفى خلاف واختلاف بين الصحابة في بعض المسائل ومنها العقدية لكنها قليلة وليست من الأصول، إلا أنه لم يترتب عليها تنازع وتناحر ومفارقة لجماعة المسمين، أما هؤلاء فبنوا على المخالفة المفارقة والعداوة للمسلمين والخروج عن جماعتهم وهذا هو التفرق المذموم الذي حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك جاءت النصوص في الخوارج وصح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من عشرة أوجه خرج بعضها مسلم والبخاري. (**٧٢**)

---

(٧٢)

قال رحمه الله تعالى: "وقد قاتلهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فلم يختلفوا في قتالهم كما اختلفوا في قتال الفتنة يوم الجمل وصفين إذ كانوا في ذلك ثلاثة أصناف : صنف قاتلوا مع هؤلاء ؛ وصنف قاتلوا مع هؤلاء ؛ وصنف أمسكوا عن القتال وقعدوا . وجاءت النصوص بترجيح هذه الحال ".

تأكيدا للدليل السابق يوضحه المصنف رحمه الله في المقارنة بين الفريقين الذين اختلفا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقاتلهم، فقد حصل من الاختلاف بين علي والخوارج وبين علي وأصحاب الجمل فالخوارج قاتلهم أصحاب النبي بإجماع مع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ولم يتخلف عنه أحد ولم ينكر عليه أحد في قتال الخوارج ، ومع أنهم كفروه وخرجوا عليه واستحلوا دمه رضي الله عنه وقتلوا الصحابة إلا أنه مع ذلك كله كان رفيقا بهم وقال لهم : " إن لكم علينا ثلاثا، أن لا نمنعكم مساجد الله وأن لا نمنعكم مالكم من فيء من حق للمسلمين وذكر الثالثة أن لا نبدأكم بالقتال" (**٧٣**) ولم يقاتلهم حتى بدأوا بالقتال فقاتلهم رضي الله عنه ، وكان قتاله لهم قتال حق وسيف حق، وهذا من مناقبه رضي الله عنه ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال:((طوبى لمن قاتلهم وقاتلوه)) (**٧٤**) وأثنى على من قاتلهم.

أما بالنسبة للقتال في فتنة يوم الجمل وصفين فقد اختلف الصحابة في قتالهم وكانوا على ثلاثة أصناف :

---

(٧٣)

(٧٤)

١ــ صنف اجتهدوا فقاتلوا مع علي ورأوا أن الحق معه وأن المخالفين له بغاة.

٢ــ وصنف قاتل مع معاوية ومن معه رضي الله عنه وقالوا إن هؤلاء يطالبون بحق وهو دم عثمان أن القتلة في صفوف علي فرؤوا أن معهم الحق في قتال علي حتى يُسلِّم أو يقيم الحد على هؤلاء القتلة الذين انضموا إلى صفه.

٣ــ وصنف ثالث أمسكوا عن القتال وقعدوا واعتبروه قتال فتنة فلم ينكر من كان مع علي على أولئك الذين كانوا مع الجمل وصفين ولم ينكر من كان مع معاوية على الآخرين ، ولم ينكر من أمسك على غيرهم ،لأن هذه نازلة وكل اجتهد وقام بفعل ما يرى أنه الحق.

ولا شك أن الحق في هذه المسألة كما قال هنا :وجاءت النصوص بترجيح هذه الحال وهي أنه قتال فتنة ،والأصل في قتال الفتنة الإمساك ، لكن لا يثرب على من اجتهد وقاتل مع علي أو ضده فهذه نازلة ومسألة اجتهاد، مع أن فيها إراقة دماء وغير ذلك.

وهذا يبين الفارق بين الصورتين.

قال رحمه الله تعالى: " فالخوارج لما فارقوا جماعة المسلمين وكفروهم واستحلوا قتالهم جاءت السنة بما جاء فيهم ؛ كقول النبي صلى الله عليه وسلم { يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة } ".

هذا بعض ما جاء في الخوارج، وهم أول المبتدعة ظهورا وانشقاقا عن جماعة المسلمين وهم الذين فارقوا جماعة المسلمين وانشقوا عن صفهم واستحلوا قتالهم، ولذلك جاءت السنة بما جاء فيهم من ذكر أوصافهم حتى لا يغتر بهم الإنسان، وبيّنت النصوص أنهم أصحاب عبادة وقراءة للقرآن وأصحاب صيام وتقرب، لكن ذلك لم ينفعهم عند الله عز وجل فؤتوا من جهة الجهل بفهم هذه النصوص والغلو، فبين عليه الصلاة والسلام أنهم يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية.

وهذا من نصوص الوعيد فلا يعني ذلك أنهم كفار مع أنهم كفروا عليا،وقد قال عن الذين كفروه وقاتلوه وفعلوا الأفاعيل في حقه رضي الله عنه لما سئل عنهم أكفار هم؟ قال:"من الكفر فروا" **(٧٥)** يعني ما حملهم على هذا إلا الفرار من الكفر في ظنهم، قيل: أمنافقون؟ قال:"إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا" هؤلاء أصحاب ذكر وتلاوة وعبادة فليست فيهم خصال المنافقين" قيل فمن هم؟ ماداموا ليسوا كفارا ولا منافقين قال:"قوم أصابتهم فتنة فعموا وصموا"-يعني أصيبوا بفتنة فأغلقت عليهم فهم الكتاب والسنة وخرجوا على جماعة المسلمين نسأل الله العافية والسلامة.

---

(٧٥)

أما رواية :"إخواننا بغوا علينا" فالصحيح في هذه الرواية أنها جاءت عن علي وهي ثابتة عنه أنه قالها في أهل الجمل وصفين، وليست في الخوارج.

وهذا الأثر يُفهم منه أنه ليس كل أمر بالقتال دليل على الكفر،فليس كل أمر بقتال المخالف يدل على كفره ، والأدلة على ذلك كثيرة ومنها قول الله عز وجل : ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الحُجُرات:٩-١٠] فأكد الأخوة الإيمانية مع الأمر بقتال الباغية منهم .

قال رحمه الله تعالى: "وقد كان أولهم خرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى قسمة النبي صلى الله عليه وسلم { قال : يا محمد اعدل فإنك لم تعدل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد خبت وخسرت إن لم أعدل فقال له بعض أصحابه : دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق فقال : إنه يخرج من ضئضئ(٧٦) هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم }" الحديث. (٧٧)

هذا هو قرن الخوارج وبداية ظهورهم كان في عهد النبي والقصة معروفة فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم بغنائم حنين في الجعرانة وبدأ بقسمتها ، قام هذا الرجل فتفوه بهذه المقولة الشنيعة في اتهام النبي صلى الله عليه وسلم في عدله ، وبيّن له النبي صلى الله عليه وسلم بقوله له:((ويحك لقد خبت وخسرت إن لم أعدل)) فالصحابة رضوان الله عليهم أرادوا الانتقام من هذا الذي ينتقص قسمة النبي صلى الله عليه وسلم ويتهم النبي صلى الله عليه وسلم في عدله ، فأخبر النبي عنه بأن هذا سيخرج من ضئضئه، يعني أنه رأس لمن سيأتي من بعده.

وهذه أيضا من علامات نبوته صلى الله عليه وسلم فهذا رأس الخوارج ولم يكن ثمة خوارج حتى خرجوا كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم في عهد علي رضي الله عنه ، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم أهم صفاتهم وعباداتهم وبين أنه يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع

---

(٧٦)

(٧٧)

قراءتهم كما ورد في الحديث فكانوا أهل عبادة وذكر واجتهاد حتى يقول أحد الخلفاء:"ظننت أن الجنة لم تخلق إلا لهؤلاء من كثرة عبادتهم"ويقول علي عنهم:"جباههم صارت من كثرة عبادتهم وسجودهم كركب المعز من العبادة" وتعرفون قصة ذلك الرجل الذي أوتي به فبدئ بتعزيره وتقطيعه وهو يقول: "وعجِلتُ إليك ربي لِترضى" ويردد ذكر الله فلما عالجوه على لسانه جزع فقيل لم؟ فقال: أخشى أن أعيش برهة لا أذكر فيها الله نسأل الله العافية والسلامة .

فلا يُخدع الإنسان بكثرة العبادة وكثرة الصلاة، مع أن هذه علامة خير ويرجى لصاحبها الخير لكن لا يعني ذلك أن كل من قام بهذا يعتبر من الفرقة الناجية التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا دليل على عدم التسرع في الحكم على الآخرين لا مدحا ولا قدحا، لكن يرجى للمحسن ويخشى على المسيء ومن أظهر إحسانا قبلنا منه والله أعلم بقلبه ،ومن أظهر إساءة أخذت تلك الإساءة عليه والله أعلم به وبحاله، هذه قضايا مهمة يجب أن لا تكون غائبة عن أذهان طلبة العلم.

قال رحمه الله تعالى :" فكان مبدأ البدع هو الطعن في السنة بالظن والهوى ؛ كما طعن إبليس في أمر ربه برأيه وهواه ".

مبدأ البدع وأبرز سمات المبتدعة:

لا شك أن أول نقاط الانحراف هي الطعن في السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا رأيت شخصا يطعن في السنة ويشكك في السنة فاعلم أنه على غير هدى، وهذا قاسم مشترك بين الخوارج وأهل البدع الذين قالوا نأخذ بالقرآن ونترك السنة إلى يومنا هذا، من الليبراليين وغيرهم الذين أقل درجاتهم أنهم يشككون في السنة، ومر معنا حديث أبي رافع مولى رسول الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول ما أدري)) **(٧٨)** هذا هو القاسم المشترك بين أهل البدع [ما أدري] التشكيك في السنة والطعن في ثبوتها ودلالتها ((ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه)).

وهذا أيضا من دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم حيث كانت هذه السمة هي ديدن جميع أهل الأهواء.

وأول من طعن في السنة وطعن في خبر الآحاد وحجيته هم المعتزلة، وإلى الآن بعض دعاة العصرانية وغيرهم وإن كان فيهم مشايخ وعلماء لكنهم يقلّلون من شأن السنة، ويقولون:"السنة ظنية" والظن هنا إما في ثبوتها أو في دلالتها وإذا أشعت عند الناس معنى الظنية –مع جواز تقسيم الأدلة حسب قوتها ودلالتها

---

(٧٨)

إلى التقسيم المعروف في الأصل والمصطلح- لكن إشاعة هذا بين الناس والتعميم على أن النصوص ظنية الدلالة أو ظنية الثبوت هذا يقلل من قيمة النص ومن شأنه ومن مكانته فيجرأ الناس على التخلي عن السنة ويعطي نسبة من التشكيك في السنة كما قال هنا،فمبدأ البدع هو الطعن في السنة إما بالظن والجهل أو بالهوى والظلم .

وبناء على ذلك ظهرت بدعة عدم حجية الآحاد في العقيدة وثلموا ثلاث أرباع السنة بمثل هذه البدعة، فكلما خالف أحدهم النص عن النبي صلى الله عليه وسلم لكونه خالف هواه ومقالته قال هذا خبر آحاد يرد ولا يقبل، وإلى وقتنا هذا وهذه مسألة يطول فيها الكلام فقوله صلى الله عليه وسلم:[ما أدري] هذه شبهة جميع الطاعنين في السنة، وهي باب الابتداع والانحراف، لذلك يقول أيوب السختياني رحمه الله تعالى:"إن رجلا قال لمطرف بن الشخير لا تحدثنا إلا بما في القرآن فقال له مطرف: إنا والله لا نريد بالقرآن بدلا ولكن نريد من هو أعلم منا بالقرآن" يريد النبي صلى الله عليه وسلم ويريد الصحابة.

فالسنة هي التي تبين القرآن وتوضح القرآن بل هي وظيفة النبي الأولى (لتبين للناس ما نزل إليهم) فيأتي من يطعن في السنة،فمن أكبر علامات أهل الأهواء الطعن في السنة أو التشكيك فيها أو التقليل من شأنها وهذه ثلمة في الإسلام قوية ، وهذه تذكرنا بالأصل الذي أشرنا إليه قبل قليل أن منهج أهل السنة هو الاتباع الكامل للكتاب والسنة وإجماع المسلمين .

قال رحمه الله تعالى : " وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط(٧٩) ثم عبد الله بن المبارك وهما – إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين قالا : أصول البدع أربعة : الروافض والخوارج والقدرية والمرجئة . فقيل لابن المبارك : والجهمية ؟ فأجاب : بأن أولئك ليسوا من أمة محمد . وكان يقول : إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية . وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم قالوا : إن الجهمية كفار فلا يدخلون في الاثنتين والسبعين فرقة كما لا يدخل فيهم – المنافقون الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام وهم الزنادقة"

أعاد المصنف رحمه الله تعالى إلى الكلام على تعين هذه الفرق الثنتين والسبعين، مع أن هذا التعيين يصعب، ولا بد أن يكون عن علم وبدليل وإلا يكون من التقول على الله بغير علم، لكن قد يشكل على المصنف رحمه الله أن هناك من الأئمة –وأشرنا إلى بعضهم فيما تقدم –من عينوا أصولا ورؤوسا للبدع وهم أئمة كبار من أئمة السنة فما هو الجواب على ذلك؟ فأعاد المصنف رحمه الله الكرة فذكر وأشار إلى من اجتهد من العلماء من الأئمة في تعيين بعض هذه الطوائف، فقال:"وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط ثم عبد الله بن المبارك " مع أن الأولى تقديم عبد الله بن المبارك رحمه الله على يوسف بن أسباط لأن عبدالله بن المبارك توفي سنة ١٨١هـ، ويوسف ابن أسباط توفي سنة ١٩٥هـ، وهما إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين ، أشارا إلى تحديد أصول البدع ولم يحصرا الثنتين والسبعين

---

(٧٩) الإبانة الكبرى (١/٣٧٨).

وإنما أشارا إلى أصول البدع وقد اختلفت أقوال أهل العلم في تعيين أصول الفرق وعددها على أقوال :

الأول : من قال إن أصول البدع أربع ومنهم ابن المبارك ويوسف بن أسباط كما تقدم وهي : الروافض والخوارج والقدرية والمرجئة، وكل منهما قسم هذه الأصول إلى أن أوصلوها إلى اثنتين وسبعين فرقة، لتحديد العدد الذي ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، فعند يوسف بن أسباط رحمه الله تعالى قال: كل فرقة تفرعت إلى ثماني عشرة فرقة فكان المجموع ثنتين وسبعين فرقة.

أما ابن المبارك فجعل الشيعة على ثنتين وعشرين فرقة، والحرورية على إحدى وعشرين فرقة، والقدرية على ست عشرة فرقة، والمرجئة على ثلاث عشرة فرقة، حتى اكتملت الثنتين والسبعين فرقة.

وهذا اجتهاد منهم رحمهم الله تعالى. وتبعهم في أن أصول البدع أربع : الطرطوشي (٥٣٠)هـ في كتابة الحوادث والبدع. (٨٠)

الثاني : من قال إن أصول البدع خمس، ومنهم أبو حاتم الرازي زاد الزنادقة .

الثالث: من جعل أصول الفرق ستاً، ومن أوائل من قال بهذا التقسيم هو خشيش بن أصرم، الإمام العالم المحدث المعروف،المتوفى سنة ٢٥٣ للهجرة زاد على هذه الأربع: الزنادقة والجهمية وتبعه –كما أسلفنا– تلميذه أبو الحسين الملطي في كتابه:"التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع" وأوصلها إلى هذا العدد.

لكن الإشكال أنه أدخل مع هذا الفرق بعض المذاهب والملل الكافرة الخارجة من الملة كالزنادقة من المزدكية والمانوية وغيرهم من الملل الكافرة.

وممن جعل أصولها ستا أيضا مكحول النسفي المتوفي سنة ٣١٨هـ وأيضا أبو اليسر البجدوي توفى سنة

---

(٨٠) ص (٣٣-٣٥).

٤٩٣هـ وابن الجوزي سنة ٥٩٧هـ رحمهم الله.

الرابع : من جعل أصولها عشرة ومنهم أبو الحسن الأشعري فجعلها عشرة أصول كما مر معنا، لكنه ذكر في كتابه مقالات الإسلاميين إحدى عشرة فرقة .

واختلف العلماء لماذا قال عشر والمذكور إحدى عشرة؟ ولعل الصحيح أن فيه تصحيفا في الكتابة فحينما ذكر من هذه الطوائف قال: والعامة وأهل الحديث وصوابها العامة من أهل الحديث وليست فرقة مستقلة،أي[العامة من أهل الحديث] وبهذا يكون الكلام مناسبا.

وهذه الأصول عند الأشعري هي : المعتزلة ، والضرارية والحسينية والبكرية والشيعة والخوارج والمرجئة والجهيمة والعامة من أصحاب الحديث ، والكلابية ، فهذه عشر فرق.

وقال عن ابن المبارك أنه لا يدخل الجهمية والفرق التي يرى أنها خارجة عن الإسلام ويعتبر الجهمية من الخارجين عن الإسلام فلا يدخلون في الثنتين والسبعين فرقة لأنهم ليسوا من أمة محمد صلى الله عليه وسلم عنده .

وهذا دليل على أنه يعتبر هذه الفرق هي من أمة الإجابة أي من المسلمين ومن أهل القبلة ومن أهل الملة وإن كانوا ليسوا من أهل السنة ولكنهم من أهل الملة ومن عموم المسلمين.

والتقسيم المعروف أن المسلمين ينقسمون إلى أهل القبلة وأهل السنة فأهل السنة الذين هم أهلها العاملون بها الملتزمون بها ، وأهل القبلة أعم من ذلك تشمل كل من كان منتسبا للإسلام من أهل السنة ومن أهل البدع وإن لم يكونوا من أهل السنة لما جاء حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في

ذمته.))(٨١) فيسمونهم أهل الملة لأنهم ملة الإجابة ملة محمد صلى الله عليه وسلم الذين أجابوا دعوته وإن خالفوا بما أخرجهم عن أن ينضموا تحت السنة والجماعة.

قال: هؤلاء ليسوا من أمة محمد وكان يقول:"إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية لشناعاته" نعم، لهم أقوال في ذات الله وفي الله عز وجل لا يجرؤ الإنسان ولا يستطيع أن يتكلم بها لشناعتها نسأل الله السلامة، لذلك أخرجهم من دائرة الإسلام بالكلية، وهذا فيه خلاف بين أهل العلم ، وليس إجماعا كما سيأتي.

قال: "وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم قالوا : إن الجهمية من حيث الجملة كفار فلا يدخلون في الثنتين والسبعين فرقة كما لا يدخل فيهم المنافقون الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام وهم الزنادقة".

والزنادقة هنا على اصطلاح الفقهاء وهم المنافقون أو الذين يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر.

وبعض أهل العلم قال الزنادقة : هم طائفة من المنافقين وليس كل منافق زنديق، إنما الزنديق من تظاهر بالإسلام لدسيسة أو لهدف خبيث يريد النيل من الإسلام هذا هو الزنديق، أما ما عداه إذا لم ينو ولم يكن عنده هذه الدسيسة فلم يعد من الزنادقة هذا في عرف الفقهاء أما المتكلمون فالزنديق عندهم هو الملحد والمنكر لوجود الله.

---

(٨١) رواه البخاري .كتاب الصلاة- باب فضل استقبال القبلة يستقبل بأطراف رجليه.٣٩١ (١/ ١٠٨).

قال المصنف رحمه الله تعالى: " وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم : بل الجهمية داخلون في الاثنتين والسبعين فرقة وجعلوا أصول البدع خمسة فعلى قول هؤلاء : يكون كل طائفة من " المبتدعة الخمسة " اثنا(٨٢) عشر فرقة وعلى قول الأولين : يكون كل طائفة من " المبتدعة الأربعة " ثمانية عشر فرقة ".

هذا القول الثاني قال به بعض أصحاب الإمام أحمد وغيرهم فعدوا الجهمية داخلة في الثنتين والسبعين فرقة ولم يخرجوهم، ولذلك جعلوا أصول البدع خمس بدلا من أن تكون أربعا فضموا إليها الجهمية.

قال: "فعلى قول هؤلاء يكون كل طائفة من المبتدعة الخمسة اثنا عشرة فرقة، وعلى قول الأولين يكون كل طائفة من المبتدعة ثمان عشرة فرقة".

أما القول الثاني القائل بأن كل طائفة من المبتدعة الأربعة ثمان عشرة فرقة فصحيح، أربع طوائف كل طائفة ثمان عشر يكون العدد اثنتين وسبعين فرقة .

---

(٨٢) كذا في الأصل، ولعل فيها تصحيف، لأنا إذا قلنا إن الأصول خمسة وكل فرقة اثنا عشرة يكون العدد ستين، ولو قلنا أربع عشرة كان العدد سبعين وهذا أقرب، فيبدو فيه تصحيف.

قال المصنف رحمه الله : " وهذا يبنى على أصل آخر وهو " تكفير أهل البدع " فمن أخرج الجهمية منهم لم يكفرهم فإنه لا يكفر سائر أهل البدع بل يجعلهم من أهل الوعيد بمنزلة الفساق والعصاة ، ويجعل قوله هم في النار مثل ما جاء في سائر الذنوب مثل أكل مال اليتيم وغيره كما قال تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا ١٠﴾ [النساء: ١٠].

الأصل الذي بني عليه التعيين مسألة تكفير أهل البدع :

يبين المصنف رحمه الله تعالى هنا الأصل الذي بني عليه التعيين ، وهو مسألة تكفير أهل البدع بعد أن ذكر الخلاف في تكفير الجهمية وهي من أشد الفرق بدعة ومفارقة لجماعة المسلمين ، وعليه فالناس من تكفير أهل البدع ثلاث طوائف :

١ــ من لا يكفر أهل البدع وبناء عليه لا يكفر الثنتين والسبعين المذكورة في هذا الحديث مع تكفيره للجهمية ، ولذا أخرجهم من الثنتين والسبعين فرقة لكفرها ، أما سائر أهل البدع الثنتين والسبعين فإنها غير كافرة بل يجعلهم من أهل الوعيد بمنزلة الفساق والعصاة، ويجعل قوله صلى الله عليه وسلم: ((هم في النار)) على مثل ما جاء في سائر الذنوب مثل أكل مال اليتيم كما قال عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا ١٠﴾ [النساء: ١٠]"

وهذا بالإجماع أن هذا الوعيد لأهل الكبائر وأن آكل مال اليتيم تحت المشيئة فلا يعني التكفير ،

فكذلك هنا في هذا الحديث: ((كلها في النار))فهذا من نصوص الوعيد أي أنه متوعد بالنار وليس معنى ذلك أنه مخلد في النار، لكنه قد يدخلها ثم يخرج منها وقد لا يدخلها هذا من أخرج الجهمية، وبناء عليه قال لا يكفر الثنتين والسبعين فرقة هذه .

قال رحمه الله: **"ومن أدخلهم فيهم فهم على قولين : منهم من يكفرهم كلهم وهذا إنما قاله بعض المستأخرين المنتسبين إلى الأئمة أو المتكلمين . وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير " المرجئة " و " الشيعة " المفضلة ونحو ذلك ولم تختلف نصوص أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء وإن كان من أصحابه من حكى في تكفير جميع أهل البدع – من هؤلاء وغيرهم – خلافا عنه أو في مذهبه حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم وهذا غلط على مذهبه وعلى الشريعة ".**

٢ـ منهم من لا يكفر أحدا من أهل البدع بما فيهم الجهمية، ولذا أدخلهم في الثنتين والسبعين.

٣–منهم من يكفر جميع أهل البدع، الجهمية وغيرهم، ولذلك أدخلهم في الثنتين والسبعين، وهم عنده كلهم كفار، فأخرجهم كلهم من دائرة الإسلام، وهذا قول شاذ قال به بعض المتأخرين المنتسبين إلى الأئمة أو المتكلمين، وهو قول باطل مخالف لمذهب الإمام أحمد، ومخالف للشريعة أصلا.

وهناك تقسيم آخر باعتبار دخول الجهمية أو خروجهم من الثنتين والسبعين فرقة، وهو ما أشار إليه المصنف.

وعليه فإن الناس اختلفوا في دخول الجهمية من الثنتين والسبعين على قولين:

الأول: هناك من لم يدخلهم في الثنتين والسبعين لكفرهم عنده، والثنتان والسبعون ليسوا كفارا.

الثاني: هنا من أدخلهم، وهؤلاء على قولين:

أ –من أدخلهم مع اعتقاد كفرهم، وعليه كفّر الثنتين والسبعين.

ب – من أدخلهم مع اعتقاد كفرهم، لكن لا يكفر أحدا من الثنتين والسبعين بما فيهم الجهمية؛

لأنه لا يرى تكفير أحد من أهل البدع مهما بلغت بدعته

مذهب السلف والأئمة في تكفير أهل البدع:

وبعد أن ساق المصنف النزاع في ذلك كما تقدم شرع في تقرير مذهب السلف في تكفير أهل البدع، فبين أن أهل البدع ليسوا سواء، فهم على ثلاثة أقسام:

١ منهم من لم يتنازع السلف في عدم تكفيرهم مثل المرجئة والشيعة المفضلة.

٢ ومنهم مَن أكثرُ السلف على تكفيرهم، كالجهمية المحضة.

٣ ومنهم من تنازع وتردد السلف في تكفيرهم كالخوارج والرافضة.

ثم شرع المصنف في تفصيل ذلك فقال: "أما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير المرجئة والشيعة المفضلة ونحو ذلك" فالسلف والأئمة لا نزاع ولا خلاف بينهم في عدم تكفير بعض أهل البدع كالمرجئة والشيعة المفضلة، وهنا ميّز الشيعة المفضلة عن الرافضة، فالشيعة المفضلة هم الذين يفضلون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه على الشيخين أو على عثمان على خلاف في المسألة.

فالمفضلة طائفتان:

أ –من يفضل عليا على عثمان رضي الله عنهما، وهذا قال به بعض السلف ثم عدل عنه فكان إجماعهم أو شبه إجماعهم ما عبّر عنه الأئمة أبو داود وأحمد والدارقطني في قولهم: " من

قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار".(٨٣)

ب - من يفضل عليا على الشيخين، وهذه أغلظ من الأولى، وقد حكى الإجماع على تقديم الشيخين الإمام مالك(٨٤) والشافعي(٨٥) وابن تيمية(٨٦) قال سفيان الثوري: " من زعم أن عليا كان أحق بالولاية منهما فقد خطأ أبابكر وعمر والمهاجرين والأنصار، وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء".(٨٧)

لكن بالإجماع لا يكفر بهذا التفضيل فالشيعة المفضلة بقسميها لا يخرجهم التفضيل من دائرة الإسلام، وكذلك بالنسبة للمرجئة.

ثم حرر مذهب الإمام أحمد في ذلك بقوله: "ولم تختلف نصوص أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء الإمام أحمد لا يكفر المرجئة ولا يكفر الشيعة المفضلة وإن كان من أصحابه من حكى في تكفير أهل البدع من هؤلاء وغيرهم خلافا عنهم وفي مذهبه حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم وهذا غلط على مذهبه وعلى الشريعة".

---

(٨٣) رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد(٨٨/٩)، وينظر تفصيل ذلك : "الإمامة العظمى" للباحث (ص٣٧٤ فما بعدها).

(٨٤) مجموع الفتاوى (٤٢١/٤).

(٨٥) مناقب الشافعي للبيهقي (٤٣٣/١) وفتح الباري (١٧/٧).

(٨٦) مجموع الفتاوى (٤٢١/٤).

(٨٧) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب التفضيل (٣٨٢/٨).

قال رحمه الله تعالى: " ومنهم من لم يكفر أحدا من هؤلاء إلحاقا لأهل البدع بأهل المعاصي قالوا : فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحدا بذنب فكذلك لا يكفرون أحدا ببدعة".

هذا بيان لقول الطائفة الثانية الذين أدخلوا الجهمية في الثنتين والسبعين ، وأنهم يقولون بعدم تكفير الجميع بما في ذلك الجهمية بينما الطائفة الأولى قالت بتكفير الجميع، الجهمية وغيرهم.

ثم يفصل موقف السلف من تكفير الجهمية، فيقول:

والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير " الجهمية المحضة " الذين ينكرون الصفات وحقيقة قولهم أن الله لا يتكلم ولا يرى ؛ ولا يباين الخلق ؛ ولا له علم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة بل القرآن مخلوق وأهل الجنة لا يرونه كما لا يراه أهل النار وأمثال هذه المقالات".

موقف السلف من تكفير الجهمية:

لما ذكر أن هناك من أطلق بعدم تكفير جميع أهل البدع بما في ذلك الجهمية ذكر ما هو المأثور عن السلف والأئمة في ذلك وهو القسم الثاني ممن ذهب جمهور السلف إلى تكفيرهم وهم الجهمية المحضة.

فقال: إن المأثور عنهم إطلاق أقوال بتكفير الجهمية المحضة، الذين هم الجهمية الغلاة؛ لأن الطوائف الذين جاءوا من بعدهم أخذوا من أقوال الجهمية مثل تأويل الصفات ونفي الصفات وهذا تجهم جزئي وموافقة للجهمية فيطلق على المعتزلة أنهم جهمية ولكنهم ليسوا هم الجهمية المحضة، هم جهمية في الصفات لأنهم وافقوا الجهمية في الصفات، ويطلق على الأشاعرة أنهم جهمية فيما نفوه من الصفات كصفات الفعل الاختيارية فهم جهمية مقيدة في هذا الجانب أما الجهمية المحضة فهم الذين ينكرون جميع الأسماء والصفات كما هو معلوم .

فيقول : "إن من العلماء من كفّر الجهمية المحضة" بأسمائهم وأعيانهم ففي كتاب الإبانة عن أصول الديانة وفي شرح أصول الاعتقاد أهل السنة والجماعة ذكروا عددا كبيرا من العلماء الكبار الذين كفروا الجهمية الذين ينكرون الصفات جميعها، وحقيقة مذهبهم أن الله لا يتكلم ولا يرى ولا يباين الخلق ولا له علم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة بل القرآن مخلوق وأهل الجنة لا يرونه كما لا يراه أهل النار وأمثال

هذه المقالات.

هذه مقالات الجهمية المحضة، ويلاحظ أن بعض الطوائف أخذت من قول الجهمية في نفي العلو الذي هو مشترك بين الأشاعرة والماتردية والمعتزلة والجهمية ، وهو قول للجهمية الأوائل ، ومثل نفي بينونة الله تعالى عن خلقه،ومثل إنكار بعض الصفات ، ومسألة القول بخلق القرآن ، ونفي الرؤية لله عز وجل وغيرها من الأصول المعروفة عن هذه الطوائف.

قال المصنف رحمه الله تعالى: " وأما الخوارج والروافض ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره ، أما القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم فكفروهم ، ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال ".

الخلاف في تكفير الخوارج والروافض والقدرية :

شرع المصنف في بيان القسم الثالث وهم الذين تنازع السلف والأئمة وترددوا في تكفيرهم ومنهم الخوارج والروافض ، فساق الخلاف في تكفيرهم فقال : " وأما الخوارج والروافض ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره"

أما الخوارج فهناك من العلماء من كفرهم الخوارج استنادا إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم((يمرقون)) لأن هذا خروج من الإسلام.

والآخرون رأوا أن هذا أيضا من نصوص الوعيد وليس صريحا في تكفيرهم ولا يعني هذا خروجهم من الإسلام، وأدرى الناس بالخوارج وبحالهم هو علي رضي الله عنه الذي شرفه الله تعالى بقتالهم وثبت عنه قطعيا أنه لا يكفرهم ، فالخلاف في تكفير الخوارج متأخر و جمهور الصحابة لا يرون تكفيرهم، مع أن هناك من طوائف الخوارج المتأخرين من لا يشك في تكفيرهم كالذين زعموا أن الصلاة صلاتان فقط في أول النهار وآخره ، وأن سورة يوسف ليست من القرآن.. إلخ.

أما الروافض فالشيعة المفضلة بالإجماع لا يكفّرون كما تقدم ، لكن الرافضة في تكفيرهم خلاف يأتي تفصيل الكلام عليه إن شاءالله .

وذكر عن الإمام أحمد رحمه الله أن عنده تردد في إطلاق الكفر على الخوارج والروافض، وكذلك غير أحمد من الأئمة.

أما القدرية وهم من أصول البدع الأربعة فقال:" وأما القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم فكفروهم ولما يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال ".

فالقدرية على طائفتين: القدرية الغلاة وهم الذين أدركهم ابن عمر وابن عباس وابن مسعود رضوان وهم الذين تبرأ منهم ابن عمر كما في الحديث المشهور وقال : لما جاءه من سأله فقال:"إنه قد ظهر قبلنا أناس يتقفرون العلم ويقولون أن لا قدر ويقولون إن الأمر أنف قال : إذا لقيتموهم فأخبروهم أني منهم بريء وهم مني برئاء سمعت أبي يقول فذكر حديث جبريل .."(٨٨).

وابن عباس أيضا له كلام في القدرية ، فالقدرية الأوائل ينكرون مراتب القدر الأربعة وهي : العلم والكتابة والخلق والمشيئة ، فينكرون الأربع مراتب، فهؤلاء كفار، كفّرهم الإمام أحمد والإمام الشافعي وقال: "ناظروهم بالعلم فإن أقروا خصموا وإن أنكروا كفروا".(٨٩)

أما من جاء من بعدهم ومنهم المعتزلة فأثبتوا العلم والكتابة ونفوا الخلق والمشيئة، أثبتوا مرتبتين ونفوا مرتبتين فهؤلاء العلماء على عدم تكفيرهم .

ولعل سبب النزاع بين السلف والأئمة في تكفير هذا القسم من أقسام الفرق هو تطور هذه الطوائف واختلاف مقالاتها ، فمنهم من قال بمقالات مكفرة فحصل إطلاق الكفر بسبب ذلك ، ومنهم من لم يقع

---

(٨٨) الإبانة الكبرى – ١٤٥١ (٤/ ٥٥).

(٨٩)

فيه ما يكفر فنفى السلف عنه التكفير فحصل الخلاف فيهم في ذلك ولكن مع التفصيل ينتفي النزاع والتردد والله أعلم.

بعد ذلك ذكر رحمه الله زبدة ما تقدم والراجح عنده ، فقال رحمه الله :

"وفصل الخطاب في هذا الباب بذكر أصلين :

أحدهما : أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقا فإن الله منذ بعث محمدا صلى الله عليه وسلم وأنزل عليه القرآن وهاجر إلى المدينة صار الناس ثلاثة أصناف : مؤمن به وكافر به مظهر الكفر ومنافق مستخف بالكفر . ولهذا ذكر الله هذه الأصناف الثلاثة في أول سورة البقرة ذكر أربع آيات في نعت المؤمنين ؛ وآيتين في الكفار ؛ وبضع عشر آية في المنافقين".

ذكر رحمه الله تعالى هنا ختام هذه الرسالة وزبدة الكلام السابق، فقال: فصل الخطاب في هذا الباب بذكر أصلين :

الأصل الأول: أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة المنتمي إلى الإسلام الذي ينتسب للإسلام من أهل القبلة إذا ارتكب مكفرا فإنه يعتبر منافقا،ولا يكون إلا منافقا لماذا؟ لأن الله منذ بعث محمداً صلى الله عليه وسلم وأنزل عليه القرآن وهاجر إلى المدينة صار الناس ثلاثة أصناف كما ذكرهم الله في أوائل سورة البقرة منهم المؤمن الصريح، ومنهم الكافر الصريح ، ومنهم المنافق المستخفي الذي يخفي كفره ولهذا ذكر الله تعالى هذه الأصناف الثلاثة في أول سورة البقرة ذكر أربع آيات في نعت المؤمنين

﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥﴾

[البقرة:١-٥]

ثم الكفار ذكر فيهم آيتين:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ٧﴾ [البقرة:٦-٧]

ثم في المنافقين ذكر ثلاث عشرة آية:

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ٩ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ١٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ١١ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ١٢ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ١٣ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ١٥ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ١٦﴾ [البقرة]

فأصناف الناس ثلاثة: مؤمن ، وكافر الأصلي ، أما الذي يظهر الإسلام وهو مرتكب لمكفر فهذا يُعدّ منافقا، سماه القرآن منافقا قال : "وقد ذكر الله عز وجل وقرن بين الكافر والمنافق" ويعني به النفاق

الاعتقادي ، النفاق الأكبر، المخرج من الملة أما النفاق العملي من الكبائر فهو داخل في دائرة الكبائر ولا ينافي أصل الإيمان وليس هو المقصود هنا.

ثم ساق المصنف الآيات التي قرن الله تعالى فيها بين الكفار والمنافقين فقال رحمه الله :

كقوله تعالى : { ولا تطع الكافرين والمنافقين } . وقوله : { إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا } . وقوله : { فاليوم لا يؤخذ منكم فدية ولا من الذين كفروا } . وعطفهم على الكفار ليميزهم عنهم بإظهار الإسلام وإلا فهم في الباطن شر من الكفار كما قال تعالى : { إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار } .

وكما قال : { ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله } . وكما قال : { قل أنفقوا طوعا أو كرها لن يتقبل منكم إنكم كنتم قوما فاسقين } { وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ولا ينفقون إلا وهم كارهون }".

هذه بعض خصال المنافقين فالله عز وجل ميّز بين الكفار والمنافقين فعطف المنافقين على الكفار للتمييز بين الصورتين، بين من يدعي الإسلام ومن يظهر الإسلام وبين الكافر الأصلي وإن كانوا في الحكم سواء، بل إن المنافقين أشد من الكفار ، فهم في الدرك الأسفل من النار كما قال الله عز وجل: ﴿ **إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا** ﴾ [النساء١٤٥]

وحذر الله سبحانه منهم في هذه الآيات الواضحات، قال :

"وإذا كان كذلك فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر ويكثر مثل هذا في الرافضة والجهمية فإن رؤساءهم كانوا منافقين زنادقة ، وأول من ابتدع الرفض كان منافقا . وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق . ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية المتفلسفة وأمثالهم يميلون إلى الرافضة والجهمية لقربهم منهم ".

من أهل البدع من هم منافقون زناديق:

بعد أن ذكر الخلاف في تكفير الرافضة والجهمية فيما تقدم، هنا بين الراجح وهو أن أهل البدع وخاصة الجهمية والرافضة فيهم منافقون زنادقة كفار وفيهم مسلمون، قال: فإذا كان كذلك فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر ويكثر مثل هذا في الرافضة والجهمية فيهم زنادقة كفار يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر ولذلك تجد أن أغلب الزنادقة أول ما يظهرون الرفض والتجهم ويميلون إلى ذلك فالباطنية والإسماعيلية والقرامطة والنصيرية يصنفون على أنهم من الرافضة ويظهرون الرفض ومحبة أهل البيت ويقولون نحن شيعة يتظاهرون بهذا للطعن في الإسلام .

قال: "فإن رؤسائهم كانوا منافقين زنادقة وأول من ابتدع الرفض كان منافقا " فعبدالله بن سبأ الذي ابتدع الرفض كان منافقا أظهر الإسلام وأبطن الكفر للفتنة بين المسلمين، فأول من ابتدع الرفض كان منافقا، وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق ، وهنا نلحظ أن المصنف كان دقيقا فقال عن الذي ينسب إليه التهجم : "فإن أصله زندقة ونفاق" ولم يقل أن أول من قال به زنديق أو منافق، لأن الجهم بن صفوان ذكر عنه أنه قد رجع وتاب مما كان يقوله لكن نسبت هذه المقالة الشنيعة له لأنه أول من أظهرها وإلا فهو

تابع فيها لغيره، قال: ولهذا كان الزنادقة منافقون من القرامطة الباطنية المتفلسفة وأمثالهم يميلون إلى الرافضة والجهمية لقربهم منهم لأنهم أقرب الناس إليهم لذلك فإن الرفض والتجهم هو دهليز الزنادقة يلجون إلى الطعن في الإسلام من خلاله، ولو نظرت إلى هؤلاء الزنادقة في الإسلام فإن أول ما يظهرون الرفض حتى يصلوا إلى ما يريدونه، ومن الأمثلة على ذلك والأمثلة كثيرة ، أبو منصور محمد بن منصور الحلاج فبدأ بإظهار الرفض وانتهى بالحلول .. وهذا يفسر لنا معنى قول الإمام الشافعي رحمه الله : ما كلمت رجلا في بدعة إلا كان يتشيع "(٩٠) وهذا يدل على أن الشافعي قد خبر أهل البدع والأهواء حتى حكم بأن عامة أهل البدع يبدؤون بالتشييع، وأن التشييع هو بوابة البدع – وخاصة المغلظة – والطريق الموصل إليها .

(٩٠) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/٤٨٦).

قال رحمه الله تعالى : " ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطنا وظاهرا لكن فيه جهل وظلم حتى أخطأ ما أخطأ من السنة ؛ فهذا ليس بكافر ولا منافق ثم قد يكون منه عدوان وظلم يكون به فاسقا أو عاصيا ؛ وقد يكون مخطئا متأولا مغفورا له خطؤه ؛ وقد يكون مع ذلك معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه فهذا أحد الأصلين ".

من أهل البدع مؤمنون لكن فيهم جهل وظلم :

لما ذكر أن من أهل البدع مَن هم زنادقة منافقون كفار، كما تقدم ، شرع في بيان القسم الثاني من أهل البدع وهم الغالبية العظمى منهم فقال : "ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطناً وظاهراً" وليس ظاهرا فقط وإلا كانوا من المنافقين الزنادقة ، بل باطنا وظاهرا ؛ لكنهم وقعوا في البدع وخرجوا من السنة؟ لا؛لأن فيهم جهل وظلم، الذي هو أصل الشر وجماعه كما تقدم ، فمن أخطأ السنة ووقع في البدعة، فخطؤه إما بجهله أو بظلمه فهم على طائفتين باعتبار سبب الخطأ: هؤلاء الذين هم من أهل البدع من المسلمين من أهل القبلة منهم من أخطأ بسبب جهله ومنهم من انحرف بسبب ظلمه، فهنا يلحظ أن الجهل خطأ لكن الظلم يزيد عليه بأن فيه عدوان وفيه تجاوز فتجاوز درجة الخطأ إلى الفسق والمعصية.

أما من كان سببه الخطأ فقط دون الظلم فقد يكون مخطئا متأولا مغفورا له خطؤه وقد يكون مع ذلك معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه من ولاية الله بقدر ولايته وتقواه".

وبهذا يتبين أن مراتب الانحراف عن السنة أربعة تختلف أحكامها باختلاف دوافعها والقرائن الحافة بها وهي :

١ــ قد يكون كفراً ؛ إذا كان الانحراف صادرا عن هوى وتعصب وليس له وجه في اللغة كتأويلات الباطنية والرافضة والفلاسفة.

٢ــ وقد يكون فسقا ؛ إذا كان صادرا عن هوى وتعصب ، وله وجه في اللغة وشبهة وليس كتأويلات المتكلمين المبنية على أصول بدعية.

٣ــ وقد يكون بمعصية ؛ إذا كان صادرا عن شبهة دليل ولكنها بعيدة وأصر على رأيه بعد بيان وجه الحق له ، والمعصية درجة دون الفسق ولذلك فرق الله بينهما في قوله تعالى : ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧﴾ [الحُجُرات:٧].

٤ــ وقد يكون خطأ؛ إذا كان صادرا عن اجتهاد وحسن نية بحيث إذا تبين له الحق رجع إليه كبعض التأويلات التي يقع فيها بعض أهل السنة .

هذا هو أحد الأصلين الذين بنى عليهما المصنف فصل الخطاب في الحكم على أهل البدع ثم شرع في ذكر الأصل الثاني فقال :

والأصل الثاني : أن المقالة تكون كفرا : كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحليل الزنا والخمر والميسر ونكاح ذوات المحارم ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب وكذا لا يكفر به جاحده كمن هو حديث عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام فهذا لا يحكم بكفره بجحد شيء مما أنزل على الرسول إذا لم يعلم أنه أنزل على الرسول . ومقالات الجهمية هي من هذا النوع فإنها جحد لما هو الرب تعالى عليه ولما أنزل الله على رسوله ".

لما ذكر الأصل الأول وهو قوله: أحدهما أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقا...إلخ شرع في بيان الأصل الثاني من فصل الخطاب في الحكم على أهل البدع وهو : "أن المقالة تكون كفراً، ولا يكون قائلها كافرا" وهذا التفات من المصنف رحمه الله وتنبيه على موانع التكفير ، فليس كل من توفرت فيه الشروط المكفرة وقال مقولة كفرية أن يكون كافرا بل لا بد من التثبت من انتفاء الموانع المكفرة فالمقالة الكفرية كجحد وجوب الصلاة مثلا أو جحد وجوب الصيام والحج أو تحليل الزنا والخمر والميسر ونكاح ذوات المحارم، ثم القائل بهذه المقالات الكفرية لا يكون كافراً لوجود مانع أو اكثر من موانع التكفير ومنها أن القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب الشرعي ولم تقم عليه الحجة، الرسالية كمن هو حديث عهد بالإسلام، دخل في الإسلام حديثا ولا يعلم وجوب الصلاة وتحريم الزنا والخمر وغير ذلك من الأمور فهو بدخوله للإسلام أصبح مسلما لكنه لكونه حديث عهد بالإسلام لا يحكم عليه بالكفر مع أنه قد قال مقالة كفرية بلا شك.

ومثل المصنف لصورة من صور درء التكفير عن القائل مقولة مكفرة بمن هو حديث عهد بالإسلام،

حداثة العهد بالإسلام ليست في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقط، وإنما هي في كل زمان ومكان،كمن نشأ في بادية بعيدة أو بلاد بعيدة عن الإسلام لم تبلغه شرائع الإسلام مثل ما ذكر أحد المشايخ من أنه سأل شخصا في أمريكا الجنوبية عن الإسلام وتعريفه؟ ففكر، وقال: لا أعرف هل هو شركة سيارات ، لا يعرف شيئا على الإسلام وهو موجود الآن حي يرزق، فمثل هذا لو دخل الإسلام فهو لا يعرف شيئا عن أحكام الإسلام فيظن أن الإسلام مثل: تويوتا ومثل غيرها من شركات السيارات، فمثل هذا إذا عرف الإسلام واقتنع به وشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله دخل في الإسلام لكنه لا يعرف أحكام الإسلام حتى يُعرف وتقوم عليه الحجة .

بعض الناس يقول: بعد نزول القرآن قامت الحجة على البشرية جمعاء وهذا الكلام في غاية الخطورة والبعد عن الواقع، لأن بعض الناس في القرن الخامس عشر لم يسمع بالإسلام ولا بالقرآن ولا بنبي الإسلام فكيف تقوم عليه بالحجة ؟! بل هذا بسبب تقصيرنا معشر المسلمين في تبليغ الإسلام للناس والتعريف به.

ثم ذكر المصنف صورة أخرى من صور درء التكفير وهو : نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام ، فهذا لا يحكم بكفره بجحد شيء مما أنزل على الرسول إذا لم يعلم أنه أنزل على الرسول، فهذا لا يحكم بكفره لأنه يعذر بجهله ، ثم ذكر مثالا حيا لما كان الكلام في تكفير قائله وهي مقالات الجهمية فقال : "ومقالات الجهمية هي من هذا النوع فإنها جحد لما هو الرب تعالى عليه ، ولما أنزل الله على رسوله "هذه أكثر مقالات الجهمية من هذا النوع لكنهم يظنون أن النبي أو أن القرآن لا ينافي هذه المقالات أن هذا من باب التنزيه الذي حث عليه القرآن والرسول وأن من قال بخلافها فإنه يقع في التشبيه المحرم وغير ذلك من الصور التي لا تليق بالله عز وجل فينطلي الأمر على بعض هؤلاء الجهمية.

وعليه فلا يلزم أن كل من قال بها فهو كافر ولذلك قيل لشيخ الإسلام ابن تيمية لما قيل: هل القول بأن القرآن مخلوق مكفر؟قال: "إن قلت به فأنا كافر" لأن الحجة عندي قد قامت وليس عندي تأول في هذه المسألة ، لكن قد يقوله إنسان تأول في ذلك وانطلت عليه الشبهة فلا يكون بذلك كافرا لأن المقولة قد تكون مكفرة ولا يلزم أن يكون كل من قال بها كافر وهذا أصل مهم كما بينه المصنف.

ومن مقالات الجهمية المكفرة" نفي العلو عن الله تعالى في أصله مكفر لكن لا يعني ذلك أن كل من قال بنفي العلو فهو كافر لقوة الشبهة التي وردت عليه.

وبيّن المصنف مع ذلك شناعة المقالات الجهمية وأن مؤداها " جحد لما هو الرب عليه ولما أنزل الله على رسوله" كما تقدم من قول ابن المبارك : إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية ؛ لعظم شناعته.

ثم بيّن بعد ذلك غلظ مقولات الجهمية وشناعتها الكفرية وذلك من ثلاثة أوجه فقال : مكفرة ومع ذلك ليس كل من قال بها فهو كافر.

قال رحمه الله تعالى:" وتغلط مقالاتهم من ثلاثة أوجه : أحدها : أن النصوص المخالفة لقولهم في الكتاب والسنة والإجماع كثيرة جدا مشهورة وإنما يردونها بالتحريف .

الثاني : أن حقيقة قولهم تعطيل الصانع وإن كان منهم من لا يعلم أن قولهم مستلزم تعطيل الصانع ، فكما أن أصل الإيمان الإقرار بالله فأصل الكفر الإنكار لله .

الثالث : أنهم يخالفون ما اتفقت عليه الملل كلها وأهل الفطر السليمة كلها ؛ لكن مع هذا قد يخفى كثير من مقالاتهم على كثير من أهل الإيمان حتى يظن أن الحق معهم لما يوردونه من الشبهات ، ويكون أولئك المؤمنون مؤمنين بالله ورسوله باطنا وظاهرا ؛ وإنما التبس عليهم واشتبه هذا كما التبس على غيرهم من أصناف المبتدعة فهؤلاء ليسوا كفارا قطعا بل قد يكون منهم الفاسق والعاصي ؛ وقد يكون منهم المخطئ المغفور له ؛ وقد يكون معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه به من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه .

أوجه غلظ مقالة الجهمية :

يقول رحمه الله : "تغلظ مقالاتهم " أي مقالات الجهمية فالضمير راجع للجهمية وهذا التغليظ من ثلاث أوجه:

أولا: المخالفة الصريحة للكتاب والسنة.

ثانيا: أن لازم مذهبهم وحقيقة مذهبهم هو تعطيل الخالق عز وجل، وإن كان منهم من لا يعلم أن

قولهم يستوجب تعطيل الصانع كما أن أصل الإيمان الإقرار بالله، فأصل الكفر الإنكار لله لكن هذا كما هو معروف من باب الإلزام، فلازم القول أو لازم المذهب في القاعدة ليس بمذهب، ولا يجوز أن ينسب إليه ولا يحاكم عليه حتى يلتزمه هو ويقول نعم هذا لازم لهذا القول وأنا أقول به، أما مجرد أن نقول بأن هذا يلزمك ولا يلتزم به فإن هذا لا يعد قولا له ولا ينسب إليه، فإذا قلنا للجهمي إن إنكارك لجميع الأسماء والصفات يلزم منه إنكار الخالق سبحانه، فهذا دليل على بطلان المقولة لكن لا يجوز لنا أن نقول إن الجهمي ينكر الخالق.

الوجه الثالث: أنهم يخالفون ما اتفقت عليه الملل كلها وأهل الفطر السليمة كلها لماذا؟ لأنهم ينكرون ما دلت عليه الفطر وأجمعت عليه الرسالات من وجود الخالق سبحانه بأسمائه وصفاته وكلامه إلى غير ذلك فهم يخالفون جميع الملل والفطر السليمة.

قال: لكن مع هذا قد يخفى كثير من مقالاتهم على كثير من أهل الإيمان ولذلك فمعرفة ما عليه القوم وحقيقة مذهبهم ولوازمه وواقعهم مهم جدا في الحكم عليهم، ولذلك كانت أحكام ابن تيمية رحمه الله تعالى دقيقة ومنصفة وعادلة لأنه يعرف مقالات القوم ودوافعها ودقائق المسائل عندهم ، على خلاف بعض الناس قد يخوض في الكلام في هذه المسألة ويكفر مثلا أو يرفع التكفير عن أمثال الجهمية وهو لا يعلم حقيقة مذاهبهم ومقولاتهم فلذلك لابد أن يكون الحكم مبنياً على أمرين: العلم والعدل لاعن جهل وظلم ، فلابد أن يكون عالما بحقيقة مذهبهم وبحكم الله في هذه المقولة ، وعادلا في أن لا ينسب إليهم ما لم يقولوه، وكم ينسب للناس ما لم يطرأ لهم على بال أصلا ويحاكمون عليه وتصدر أحكام عليهم بمثل هذه الاتهامات.

وفي قوله :" لكن مع هذا قد يخفى كثير من مقالاتهم على كثير من أهل الإيمان .." يظهر أنه بعد أن بيّن خطورة المقولة وغلظ العبارة وما يترتب عليها من مقولاتهم ، مع هذا قد يخفي كثير من مقالاتهم على كثير من أهل الإيمان حتى يظن أن الحق معهم ، وهذا قمة الإنصاف فقولهم في نفي الصفات قالوا: هذا تنزيه في حق الله فالحق معهم؛ وذلك لقوة ما يوردونه من الشبهات ويكون أولئك المؤمنون مؤمنين بالله ورسوله باطنا وظاهرا حتى يقطع الطريق على الذين يقولون إن هؤلاء مؤمنون ظاهرا لا باطنا مبينا أن السبب في القول بتلك المقولة هو أنه قد اشتبهت عليهم الشبهة وقويت عليهم الشبهة وظنوا أن الحق مع هؤلاء، والتبس عليهم الحق كما التبس على غيرهم من أصناف المبتدعة، فليسوا كفارا قطعا ، بل قد يكون منهم الفاسق والعاصي والمخطئ كما تقدم تفصيله.

قال بعد ذلك ليميز حقيقة قول أهل السنة ومقولة أهل السنة والأصل الذي فارق فيه أهل السنة الطوائف المخالفة ، فقال رحمه الله:

"وأصل قول أهل السنة الذي فارقوا به الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة أن الإيمان يتفاضل ويتبعض ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم { يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان } وحينئذ فتتفاضل ولاية الله وتتبعض بحسب ذلك ".

الأصل الذي فارق فيه أهل السنة الطوائف المخالفة :

هذا شروع من المصنف رحمه الله لبيان الفارق الذي يتميز به أهل السنة عن بقية أصول البدع، هي الطوائف الأربع هي التي ذكرها ابن المبارك ويوسف بن أسباط، وهي الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة مع إضافة الجهمية والقدرية، فبيّن رحمه الله أن هناك أصل تميز به أهل السنة وميزهم عن أهل البدع وهي: مسألة الإيمان زيادته ونقصانه وتفاضله وتبعضه، أي أن الناس يتفاضلون في الإيمان وأن الإيمان يتبعض ، وعليه فالناس متفاوتون فيما معهم من الإيمان وليسوا على درجة واحدة ، أما الوائف ومنهم أصول البدع من خوارج وجهمية ومعتزلة ومرجئة وهؤلاء كلهم يقولون إن الإيمان لا يتفاضل والناس في أصله سواء ولذلك إذا ذهب بعضه ذهب كله، هذا أصل متفق عليه عندهم وبنوا عليه أصولهم مع أنهم طرفي نقيض فالخوارج والمعتزلة وعيدية يقولون بخلود مرتكب الكبيرة ونفي الإيمان عنه والجهمية والمرجئة وعيدية يقولون المعاصي لا تضر ومرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان وكلهم بنوا على مسألة أن الإيمان لا يتفاضل ولا يتبعض

فالخوارج والمعتزلة (الوعيديه) قالوا: الإيمان قول وعمل لا يتفاضل ولا يتبعض فإذا نقص العمل بارتكاب كبيرة أو ترك واجب خرج الإنسان من الإيمان لأنه لا يتفاضل ولا يتبعض فقالوا بخروج مرتكب الكبيرة من الإيمان وبخلوده في النار، بناء على هذا الأصل المشترك، وفي المقابل وبناء على هذا الأصل المشترك قالت

المرجئة بما أن الإيمان لا يتفاضل ولا يتبعض فإن قلنا إن الإيمان يتفاضل ويتبعض والعمل جزء من الإيمان لزمنا القول بمقولة الخوارج الوعيدية بتكفير مرتكب الكبيرة، وحتى نسلم من هذا اللازم فعلينا أن نخرج العمل من مسمى الإيمان؛ ليسلم لنا هذا الأصل، لذلك قالوا: "المصلي والصائم والقائم مثل السكير العربيد والزاني وهو كامل الإيمان" فهذا هو الأصل الذي فارق فيه أهل السنة جميع الطوائف، وهذا مجمع عليه بين جميع الطوائف.

ثم ذكر دليل تفاضل الإيمان وتبعضه وهو حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه :((.. اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه))(**٩١**) فمثقال ذرة دليل على تفاضل الإيمان، فهذا عنده مثل الجبال من الإيمان وهذا عنده مثقال ذرة من إيمان فدل على أنهم ليسوا سواء بل يتفاضلون ، وقد يقول قائل ما الفرق بين زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهل الإيمان فيه ؟فالجواب أن زيادة الإيمان ونقصانه بالنسبة للشخص ذاته فيزيد إيمانه وينقص في نفسه، يزيد إيمانه إذا قرأ القرآن،أو حضر مجالس الذكر أو صلى إلى غير ذلك، يجد ذلك في نفسه فيزداد إيمانا،وإذا قارف المعصية وغفل وانشغل بالدنيا ضعف إيمانه وقلّ وهذه زيادة الإيمان ونقصانه.

أما التفاضل هو اختلاف الناس فيه فإيمان قارئ القرآن المحافظ على السنن العالم العابد ليس كإيمان آحاد الناس فكلما زاد الإنسان علما وخشية لله عز وجل زاد إيمانا ، ولذلك يقول العلماء من السلف في تعييرهم وبيان بطلان مقولة المرجئة يقولون: إن إيمان أحدهم كإيمان جبريل وميكائيل لأنه لا تفاضل، أو كإيمان أبي بكر وعمر وآحاد الناس ، وهذا دليل على بطلان مثل هذا القول الذي ذهبوا إليه.

---

(٩١) رواه البخاري .كتاب التوحيد- باب قول الله تعالى : {وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة}.٧٤٣٩ (٩/ ١٥٨).

قال رحمه الله : " وإذا عرف أصل البدع فأصل قول الخوارج أنهم يكفرون بالذنب ، ويعتقدون ذنبا ما ليس بذنب ، ويرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر الكتاب – وإن كانت متواترة – ويكفرون من خالفهم ويستحلون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم { يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان } ولهذا كفروا عثمان وعليا وشيعتهما ؛ وكفروا أهل صفين – الطائفتين – في نحو ذلك من المقالات الخبيثة ".

أصل قول الخوارج وموقفهم من السنة وأثر ذلك :

يقول المصنف رحمه الله : وإذا عرف أصل البدع وهو أنهم لا يرون التفاضل بين أهل الإيمان وأنه لا يتبعض، وأن الناس فيه سواء، قال: فأصل قول الخوارج وهم أول بدعة ظهرت وأول فرقة ظهرت وشقّت عصا المسلمين، قال: إنهم يكفرون بالذنب ويعتقدون ذنبا ما ليس بذنب، فهذا أول انحرافهم، أنهم يكفرون بالذنب بناء على أصلهم الذي أصّلوه وهو أن الإيمان لا يتفاضل والعمل من الإيمان فإذا نقص العمل أو ارتكبت الكبيرة خرج الإنسان من الإيمان فأصبح كافرا عند الخوارج أوفي منزلة بين المنزلتين عند المعتزلة – كما تقدم–.

ثم بين سبب ضلالهم ، وهو الخلل في مصدر التلقي فإنهم : "يرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر الكتاب وإن كانت متواترة " وهذا ما سبقت الإشارة إليه عند المصنف وهو أن مبدأ البدع هو الطعن في السنة بالظن والهوى وهو شبهة معرضة الكتاب.

فأي سنة تعارض الكتاب في زعمهم حتى يردونها؟! ومن المعلوم بيقين أنه لا تعارض بينهما البتة، وإن

كان ثمة تعارض فأحد أمرين: إما أن لا تكون السنة ثابتة كأن يكون الحديث ضعيفا أو أن يكون الخلل إنما هو في نظر الناظر وفهمه وعدم استيعابه للجمع بين هذه النصوص، أما التعارض فمستحيل أن يقع بين نصوص الكتاب والسنة.

قال:"ويكفرون"فترتب على هذا أنهم يكفرون بالذنب، بأي ذنب، والسبب في ذلك أنهم يزعمون أنهم يقولون بالقرآن دون السنة المعارضة له، وهذا كما أن دعوى العمل بالكتاب دون السنة كذب وافتراء منهم لأنهم لو عملوا بالكتاب حقا لعملوا بالسنة ؟ لأن الله أمر بالعمل بالسنة في القرآن في آيات كثيرة ، منها قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٩٢﴾﴾ [المائدة:٩٢] وقوله تعالى:﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴿٧﴾﴾ [الحشر:٧]..وغيرها من الآيات .

فلو عملوا بالقرآن حقا لعملوا بالسنة لأن الله أمر بطاعة الرسول واتباع السنة، وقد ترتب على ذلك أمران:

الأول : تكفير المخالف لهم ولذلك قال : "ويكفرون من خالفهم" هذه من علامات أهل البدع، وهي الوقيعة في من خالفهم فمن خالفهم يكفرونه ويذمونه ويسبونه إلى غير ذلك ويترتب على ذلك الأمر الثاني

الثاني : يستحلون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلون من الكافر الأصلي ، فيستحلون دمه وماله وعرضه بل ويستحلون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي، وهذا واقع بعض الطوائف الغالية اليوم الذين يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان بشبهة:" نبدأ بالمرتدين قبل الكفار الأصليين"

وهذه شبهة قديمة عند الخوارج ظهر تطبيقها في واقعنا اليوم من بعض أهل الغلو ، وليس هذا في جانب القتال فقط بل حتى في الوقيعة والذم والتحذير والتشويه ويقولون : (نبين ما عند الدعاة وما عند العلماء قبل أن نبين ما عند أهل البدع الصرحاء) فهذا تطبيق عملي لمنهج الخوارج الذي هذه من أبرز سماته وخصائصه التي بينها نبينا صلى الله عليه وسلم بقوله :" يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان" فالخوارج لم يقاتلوا اليهود ولا النصارى ولا المشركين وإنما قاتلوا صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والتاريخ يعود كما بدأ ولهذا كفروا عثمان وعليا وشيعتهما وكفروا أهل صفين، الطائفتين التي مع علي ومع عثمان رضي الله عنهما ، ونحو ذلك من المقالات الخبيثة، هذه مقالة الخوارج وهذا منهجهم وهذه ثمرة ذلك الإنحراف (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان).

يقول المصنف رحمه الله تعالى: " وأصل قول الرافضة : أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على علي نصا قاطعا للعذر ؛ وأنه إمام معصوم ومن خالفه كفر ؛ وأن المهاجرين والأنصار كتموا النص وكفروا بالإمام المعصوم ؛ واتبعوا أهواءهم وبدلوا الدين وغيروا الشريعة وظلموا واعتدوا ؛ بل كفروا إلا نفرا قليلا : بضعة عشر أو أكثر ثم يقولون : إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين . وقد يقولون : بل آمنوا ثم كفروا ".

مقولة الرافضة:

هذا وصف مختصر لما عليه الرافضة فإن أصل مذهبهم وأصل بدعتهم الزعم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد نصّ نصا قطعيا على أن الإمام بعد النبي صلى الله عليه وسلم والوصي هو علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وأن الصحابة من المهاجرين والأنصار كتموا هذا النّص ولم يبينوه للناس، وكفروا بالإمام المعصوم في زعمهم علي رضي الله عنه لذلك اتبعوا أهواءهم باختيارهم أبا بكر في السقيفة رضوان الله عليهم وتركوا عليا في زعمهم، وهذا ظلم واعتدا وتغيير وتبديل للدين بزعمهم .

وبناء على ذلك فإنهم يكونون قد كفروا إلا نفرا قليلا وارتدوا لكنهم اختلفوا في المستثنين من الكفرةوالردة فمنهم من قال: بضعة عشر وبعضهم قال أكثر وبعضهم قال أربعة فقط ، أما الشيخان أبو بكر وعمر فهما عندهم ما زالا منافقين وقد يكونا آمنا ثم كفرا، أبو بكر الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم، فلو وزن إيمان الأمة كلها بإيمان أبي بكر لرجح بهم، وهو الذي افتدى النبي صلى الله عليه وسلم بماله وأهله وعمره ، وهو الذي امتدحه الله تعالى في القرآن وأثبت له الصحبة (إذ يقول لصاحبه لا تحزن)

ولذلك كان الطعن في الصحابة والطعن في أبي بكر طعنا في النبي صلى الله عليه وسلم حيث يكون مصاحبا لمنافق أو كافر والعياذ بالله نسأل الله السلامة.

يقول المصنف رحمه الله تعالى: " وأكثرهم يكفر من خالف قولهم ويسمون أنفسهم المؤمنين ومن خالفهم كفارا ويجعلون مدائن الإسلام التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة أسوأ حالا من مدائن المشركين والنصارى ولهذا يوالون اليهود والنصارى والمشركين على بعض جمهور المسلمين . وعلى معاداتهم ومحاربتهم : كما عرف من موالاتهم الكفار المشركين على جمهور المسلمين ؛ ومن موالاتهم الإفرنج النصارى على جمهور المسلمين ؛ ومن موالاتهم اليهود على جمهور المسلمين ".

موقف الرافضة من مخالفيهم:

بعد أن بين المصنف أصل بدعة الرافضة وموقفهم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم شرع في بيان موقفهم من مخالفين من المسلمين فيقول : (وأكثرهم يكفر من خالف قولهم) – وهذا احتراز من المصنف ودقة في التعبير– أكثرهم يكفر من خالف قولهم فيكفرون العامة كما يسمونهم، فغير الشيعة من المسلمين يسمونهم عامة نواصب عندهم ويزعمون أنهم كفار ويسمون أنفسهم بالمؤمنين ومن خالفهم كفار ، وأحيانا قد يطلقون عليهم أنهم مسلمون ولكنهم ليسوا بمؤمنين فينفون عنهم الإيمان المنجي من النار، وعليه فهم يرون أنهم مخلدون في النار كقول الوعيدية الذين تقدم الكلام عليهم .

قال: "ويجعلون مدائن الإسلام التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة أسوء حالا من مدائن المشركين والنصارى"فديار المسلمين أهل السنة عندهم هي ديار كفر وردة وحرب ولابد من تحريرها في زعمهم، وهي عندهم أسوء حالا من ديار المشركين والكفار لأنها ديار مرتدين وتلك ديار كفار أصليين ، كما مر في الخوارج في قولهم لا بد لنا نبدأ بتطهير الأرض من المرتدين قبل الكفار الأصليين، وهذا مبدأ مشترك بين

هؤلاء وأولئك من المبتدعة ، ويعطي دلالة على الأيدي الخفية التي زرعتهم في جسد الأمة أو استغلتهم لحرب الأمة وإشغالها عن حرب أعدائها الأصليين.

قال: "ولهذا يوالون اليهود والنصارى والمشركين على بعض جمهور المسلمين" وهذا واقعهم فالتاريخ خير شاهد إلى اليوم ، لم يفتحوا مصرا من الأمصار ولم يقاتلوا عدوا من المشركين أو النصارى أو اليهود إنما هم دائما خنجر في ظهر المسلمين وعيبة نصح لأعدائهم ، وعينا وعونا لأعداء المسلمين على المسلمين ومن الشواهد التاريخية على ذلك أنه لما كانت جيوش المسلمين في الدولة العثمانية على حدود أوروبا وإيطاليا ظهرت عليهم الدولة الصفوية فاضطر المسلمون أن يسحبوا جيوشهم لإطفاء نار فتنة أولئك الذين طعنوهم من الخلف والأحداث تتكرر، فالآن علاقتهم بالصليبية واليهودية أكبر من أن تحتاج إلى دليل وإن كانوا يضحكون على البله من الناس ويقولون: "الموت لأمريكا والموت لإسرائيل" لكن الأحداث أثبتت في العراق والشام واليمن ولبنان أن الموت للمسلمين ولنساء وأطفال المسلمين ، أما اليهود والنصارى فهم حماتهم المدافعون وكلام المصنف هنا كأنه يعيش واقعنا، والتاريخ يعيد نفسه .

قال : "كما عرف من موالاتهم الكفار والمشركين على جمهور المسلمين ومن موالاتهم الإفرنج والنصارى على جمهور المسلمين ومن موالاتهم اليهود على جمهور المسلمين" ، فهم كما قيل عنهم في أدق وصف بأوجز عبارة :"هي نبتة نصرانية غرست بأيد يهودية في أرض مجوسية" فالعلاقة بالنصارى من أول وهلة وقضية الوصية والغلو في علي رضي الله عنه وفي آل البيت أخذوها من النصارى هذه فكرة نصرانية ، زرعت بأيد يهودية، فعبدالله بن سبأ اليهودي من يهود صنعاء هو أول من نادى بالوصية لعلي رضي الله عنه وهذه الزراعة نمت وسقيت في أرض مجوسية في أرض فارس وما حولها ليتبنى المجوس رعاية وتعاهد هذه النبتة نيابة

عن إخوانهم من اليهود والنصارى لاستثمارها لا ستعادة امبراطورية المجوس التي محاها المسلمون من الخارطة .

قال رحمه الله تعالى : " ومنهم ظهرت أمهات الزندقة والنفاق كزندقة القرامطة الباطنية وأمثالهم ولا ريب أنهم أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة فجمهور العامة لا تعرف ضد السني إلا الرافضي فإذا قال أحدهم : أنا سني فإنما معناه لست رافضيا".

ظهور الزندقة من عيبة الرافضة :

ومن آثار هذه الشجرة الخبيثة أنها صارت مأوى لكل عدو وحاقد على المسلمين فلم تظهر الزندقة إلا من عيبة الرافضة فالرفض هو دهليز الزندقة الذين تترعرع وتفرح به على مر التاريخ، فكل الزنادقة والمنافقين والغلاة إنما كانوا يتدثرون في أول أمرهم باسم الرفض وينتسبون إلى الرفض حتى تنقشع وتظهر حقيقتهم وضرب المصنف مثالاً بزندقة القرامطة الباطنية وأمثالهم،فالقرامطة هم الذين قتلوا الحجاج في بيت الله الحرام واقتلعوا الحجر الأسود وبقي في ديارهم ثنتين وعشرين سنة، في أسوء حادثة مرت على مدار التاريخ ببيت الله الحرام والبلد الأمين ، وهم ينتسبون إلى الرافضة.

ولا ريب أنهم أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة"ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة فجمهور العامة لا تعرف ضد السني إلا الرافضي، فإذا قال أحدهم : أنا سني فإنما معناه لست رافضيا"

المقارنة بينهم وبين طوائف المبتدعة الأخرى :

هنا بدأ المصنف بالمقارنة بينهم وبين طوائف المبتدعة الآخرين، فهم أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة ... ولذلك اشتهروا بمخالفة السنة، بل هم يتبرؤون من السنة ولذلك إذا سئل أحدهم قال :" أنا لست سنيا" فهم يتبرؤون من السنة أصلا ، وينسبونها إلى مخالفيهم ، ولذلك اشتهر عند العامة أنها لا تعرف ضد السنية إلا الرافضة ، وضد السني الرافضي ، وإذا قال أحدهما أنا سني فمعناه البراءة من الرفض.

ولا ريب أنهم شر من الخوارج : لكن الخوارج كان لهم في مبدأ الإسلام سيف على أهل الجماعة وموالاتهم الكفار أعظم من سيوف الخوارج فإن القرامطة والإسماعيلية ونحوهم من أهل المحاربة لأهل الجماعة وهم منتسبون إليهم وأما الخوارج فهم معروفون بالصدق ؛ والروافض معروفون بالكذب . والخوارج مرقوا من الإسلام وهؤلاء نابذوا الإسلام ".

المقارنة بين الروافض والخوارج :

بين المصنف رحمه الله أن الرافضة شر من الخوارج وأخطر على الإسلام والمسلمين ، منهم مع أن النبي قد أمر بقتال الخوارج و... على من قاتلهم

ثم دلل على ذلك بذكر أربع فروقات رئيسة بينهم وبين الخوارج تبين هذه النتيجة:

الأول : أن الخوارج كان لهم في مبدأ الإسلام سيف على أهل الجماعة يعني عندهم جرأة على استحلال الدماء وقتل المسلمين ، وهذا كان ظاهرا عند الخوارج في أول أمرهم.

الثاني : أن موالاتهم الكفار أعظم من سيوف الخوارج، أي موالاة الرافضة للخوارج أعظم وأخطر من سيوف الخوارج ،وهذا أمر ظاهر فخطورتهم أشد من خطورة الخوارج، ثم دلّل على ذلك بأن: القرامطة والإسماعيلة ونحوهم من أصحاب الفرق الباطنية الغالية المنحرفة المحاربة لجماعة هم منتسبون إليهم -ينتسبون إلى الرافضة-.

الثالث: وأما الخوارج فهم معروفون بالصدق -لأن الكذب عندهم كبيرة تخرج من الملة فهم معروفون بالصدق- والروافض معروفون بالكذب، فهم يتخذون الكذب دينا والتقية عندهم دين وقربة إلى الله في

زعمهم يزعمون أن أبا جعفر الصادق رحمه الله كان يقول:"التقية ديني ودين آبائي ولا دين لمن لا تقية له"وحاشاه مما قالوا.

فهؤلاء يجعلون الكذب دينا وأولئك يجعلون الكذب كفرا، فشتان بين الطائفتين.

وبهذا تتبين لك حقيقة المفارقة

الرابع: قال: "والخوارج مرقوا من الإسلام وهؤلاء نابذوا الإسلام" كما في الحديث أي عادوا الإسلام وحاربوا المسلمين لطعنهم في أئمة المسلمين وفي صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهودناكما قال أبو زرعة حين قال : "الرسول عندنا حق والقرآن حق وما نقل لنا القرآن والسنة إلا الصحابة فإذا طعنّا في الصحابة طعنا في الشهود فأبطلنا القرآن والسنة".(**٩٢**)

(٩٢)

يقول رحمه الله تعالى:" وأما القدرية المحضة فهم خير من هؤلاء بكثير وأقرب إلى الكتاب والسنة لكن المعتزلة وغيرهم من القدرية هم جهمية أيضا وقد يكفرون من خالفهم ويستحلون دماء المسلمين فيقربون من أولئك".

الطائفة الثالثة من أصول البدع (القدرية).

بعد ذلك، انتقل إلى الطائفة أو الأصل الثالث من أصول البدع وهم القدرية فقال: وأما القدرية المحضة فهم خير من هؤلاء-يعني الخوارج والرافضة- بكثير وأقرب إلى الكتاب والسنة، لكن المعتزلة الذين هم من القدرية وغيرهم هم جهمية أيضا، ولكنها جهمية جزئية في الصفات، أما موقفهم من مخالفيهم فهم ، قد يكفرون من خالفهم ويستحلون دماء المسلمين فيقربون من أولئك، يعني بعضهم قد يكفر من خالفهم وهم يرون أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا يطلق عليه إلا الإسلام وهو في منزلة بين المنزلتين ولكنه مخلد في النار بزعمهم.

والفرق بين الخوارج والمعتزلة أن الخوارج يطلقون على مرتكب الكبيرة أنه كافر وأنه مخلد في النار ويستحلون دمه وماله في الدنيا، أما المعتزلة لا يطلقون عليه الكفر بل ينفون عليه الإيمان ويطلقون عليه أنه في منزلة بين المنزلتين ولا يستحلون دمه وماله في الدنيا لكنهم يوافقونهم في أنه مخلد في النار.

قال رحمه الله تعالى: " وأما المرجئة فليسوا من هذه البدع المغلظة بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة ؛ وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة ؛ حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة".

الطائفة الثالثة من أصول البدع (المرجئة).

ظاهر كلام المصنف أن أقرب هذه الأصول الأربعة إلى السنة هم المرجئة ولذا، قال:"فليسوا من هذه البدع المغلظة الشنيعة بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة"وهنا يشير إلى من يسمون بمرجئة الفقهاء فهم فقهاء وأهل فقه وعبادة ، لكنهم قالوا ببعض قول المرجئة، وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة في الأصل؛ ثم إن الإرجاء على أنواع:

الأول : إرجاء مصير الصحابة والخلاف الذي حصل بينهم والتفضيل فيما بينهم،

الثاني : إرجاء العمل وهو إخراجه عن مسمى الإيمان وهو القول عند متأخري المرجئة؛ فقال بإرجاء العمل طائفتان :

الأولى : المرجئة الخالصة وهم الذين يزعمون أن الأعمال لا تقدح في الإيمان ولا تضر المعاصي ، وهو إرجاء المتكلمين من الأشاعرة وغيرهم.

الثانية : وهم الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان لكنهم يشترطونه ، والمقصر فيه مؤاخذ عندهم، وقد قال شيخ الإسلام وغيره أن الخلاف بين المرجئة الفقهاء وبين أهل السنة إنما هو خلاف في الأسماء لا في الأحكام، فهم يعتبرون أن مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان ويقولون بمقولة أهل البدع أن الإيمان لا

يتفاضل ولا يزيد ولا ينقص ولكنهم يقولون باشتراط العمل فالذي لا يقوم بأداء الواجبات ويرتكب المنهيات فإنه معذب في الآخرة، هذا على خلاف قول المرجئة المحضة والمرجئة الغلاة الذين يقولون لا تضر المعاصي مادام الإنسان مؤمنا بقلبه، فليفعل ما يشاء فإنه مؤمن كامل الإيمان لا تضره المعاصي، أما المرجئة الفقهاء فيقولون تضره ويحاسب عليها وقد يدخل النار بسببها موافقة لأهل السنة لكنه مؤمن كامل الإيمان بالنسبة في الحكم عليه في الدنيا ، وأن العمل خارج الإيمان موافقة للمرجئة الخالصة ، ولذلك كانت المرجئة الفقهاء في مرحلة برزخية بين أهل السنة والمرجئة الخالصة .

قال : "حتى تغلظ أمرهم" ، يعني كانوا في الأول أي المرجئة المتقدمون، كان الإرجاء عندهم مقتصرا على إرجاء عمل الصحابة فزاد بعد ذلك حتى أصبحوا ممن خالف السنة.

قال رحمه الله تعالى: " ولما كان قد نسب إلى الإرجاء والتفضيل قوم مشاهير متبعون : تكلم أئمة السنة المشاهير في ذم المرجئة المفضلة تنفيرا عن مقالتهم كقول سفيان الثوري : من قدم عليا على أبي بكر والشيخين فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ؛ وما أرى يصعد له إلى الله عمل مع ذلك . أو نحو هذا القول . قاله لما نسب إلى تقديم على بعض أئمة الكوفيين . وكذلك قول أيوب السختياني : من قدم عليا علي عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار قاله لما بلغه ذلك عن بعض أئمة الكوفيين . وقد روي أنه رجع عن ذلك . وكذلك قول الثوري ومالك والشافعي وغيرهم في ذم المرجئة لما نسب إلى الإرجاء بعض المشهورين ".

يقول هذا الكلام رحمه الله تعالى مشيرا إلى أن الإرجاء على نوعين كما أسلفت ، إرجاء العمل وهذا عند المتأخرين وهم الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان أي يؤخرون العمل ، والإرجاء عند المتقدمين وهو إرجاء الكلام في الصحابة وفي الخلاف بينهم في الشيخين ، ولذلك هناك من يقول نرجئ الكلام فيهم ولا نتكلم في الصحابة،ونحبهم، ومنهم من يقدّم الشيخين ويرجئ الكلام في التفضيل بين علي وعثمان كقول بعضهم: "نقدم أبا بكر ونحب عثمان وعلي" وهذا منسوب للإمام أبي حنيفة لكنه رجع عنه كما ذكر هنا ، فلا يرون تفضيل عثمان على علي ولا يرون أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة،فيقولون نقر بالخلافة لكن نرجئ أمر التفضيل ولا نفضل بينهم،وهذه طائفة من المرجئة الأوائل ولذلك يقول المصنف هنا:"ولما كان قد نسب إلى الإرجاء والتفضيل قوم مشاهير متبعون" ومنهم الإمام أبو حنيفة ، قال تكلم أئمة السنة المشاهير في ذم المرجئة المفضلة الذين يرجئون التفضيل بقولهم نقر بالخلافة ونرجئ التفضيل فلا

نفاضل بين الصحابة، قال: رد عليهم هذه المقولة، كقول سفيان الثوري: "من قدم عليا على أبي بكر والشيخين فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار" يعني من لم يعترف بتقديم الشيخين على علي رضي الله عنه فقد أزرى بهم يعني نسبهم إلى أمر يزدرى و لا يليق بهم فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار،لأنهم هم الذين اختاروا أبا بكر وعمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "وما أرى يصعد له إلى الله عمل مع ذلك" أونحو هذه المقولة التي قالها لما نسب تقديم علي إلى بعض أهل الكوفة ، وكذلك قول أيوب السختياني: "من قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار" الذين قالوا نقدم أبا بكر وعمر ونحب عثمان وعليا ولا نقدم هذا على ذلك، يقول أيوب السختياني: "فقد أزرى كذلك بالمهاجرين والأنصار" قاله لما بلغه ذلك عن بعض أئمة الكوفة.

قال: "وقد روي أنه رجع عن ذلك يعني" الإمام أبا حنيفة ، فقد رجع عن عدم تقديم عثمان على علي رضي الله ووافق السنة وأهلها في هذا الموضوع. (**٩٣**)

(٩٣)

قال المصنف رحمه الله تعالى: " وكلام الإمام أحمد في هذا الباب جار على كلام من تقدم من أئمة الهدى ليس له قول ابتدعه ولكن أظهر السنة وبينها ؛ وذب عنها وبين حال مخالفيها وجاهد عليها ؛ وصبر على الأذى فيها لما أظهرت الأهواء والبدع ؛ وقد قال الله تعالى : { وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون } فالصبر واليقين بهما تنال الإمامة في الدين فلما قام بذلك قرنت باسمه من الإمامة في السنة ما شهر به وصار متبوعا لمن بعده كما كان تابعا لمن قبله ."

سبب تسمية الإمام أحمد بإمام أهل السنة:

لما تكلم المصنف عن السنة وعن أهل السنة وتعظيم السنة قال: إن الإمام أحمد رحمه الله تعالى ممن نصر السنة وقمع البدعة وأوذي من أجل السنة وحبس وضُرب وأوذي كما هو معروف تتابع أربعة من الخلفاء كلهم يتواصون بإيذائه رضي الله عنه ورحمه من أجل صدعه بالحق فصبر وصابر حتى صار إماما لأهل السنة فسمي الإمام أحمد إمام أهل السنة لتلك المواقف التي وقفها في الذب عن السنة والدفاع عن السنة والصبر عن الأذى في سبيل نشرها.

قال: "وكلام الإمام أحمد في هذا الباب جار على كلام من تقدم من أئمة الهدى" يعني لم يأت بكلام جديد لكنه صبر وثبت على إحياء السنة فكلامه هو كلام من تقدمه من أئمة الهدى،فليس له قول ابتدعه ولكن أظهر السنة وبيّنها وقيل سمي إمام أهل السنة لأنه أظهرها وبينها وصبر على الأذى فيها ،قال : "لكن أظهر السنة وبينها ؛ وذب عنها وبين حال مخالفيها وجاهد عليها ؛ وصبر على الأذى فيها لما أظهرت

الأهواء والبدع قال وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤] فبالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين ، فلما قام بذلك قرنت باسمه – أي الإمامة فقيل : إمام أهل السنة– فاشتهر وصار متبوعا لمن بعده كما كان تابعا لمن قبله فاقتدى به من جاء من بعده حتى من كان على غير مذهبه الفقهي مثل الإمام أبو حسن الأشعري قال: أنا على عقيدة أحمد بن حنبل وهو شافعي المذهب لكن العقيدة بين الأئمة كلها واحدة فعقيدة الإمام الشافعي هي عقيدة الإمام أحمد وهي عقيدة الإمام أبو حنيفة اللهم إلا المسائل التي أُثرت عنه في موضوع الإرجاء وهناك من ذكر أنه رجع عنها ، ذكره ابن عبد البر في التمهيد(٩٤) وغيره من الأئمة، وإن لم يكن رجع عنه فهو خطأ محض بلا شك ولا يتابع عليه، ولكنه في بقية ما قرره من مسائل العقيدة فهو من أئمة السنة والجماعة المشهورين لا غضاضة في ذلك وهذا مشهور معروف وقال به الأئمة قبل ذلك.

(٩٤)

قال المصنف رحمه الله تعالى: " وإلا فالسنة هي ما تلقاه الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلقاه عنهم التابعون ثم تابعوهم إلى يوم القيامة وإن كان بعض الأئمة بها أعلم وعليها أصبر . والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم . والله أعلم ".

السنة ليست منسوبة للإمام أحمد ولا لغيره وإنما نسب أنه من أهل السنة للأسباب السابق ذكرها، أما السنة فهي ما تلقاه الصحابة من رسول الله وتلقاه التابعون من الصحابة وتلقاه أتباعهم من التابعين رضوان الله عليهم جميعا إلى يوم القيامة.

ولذا صارت درجات الناس من حيث القرب والبعد عنها متفاوتة ، كما في العلم والعمل بها والدعوة إليها والصبر على الأخرى فيها ليسوا سواء ، والموفق من ألهمه الله وأعانه على ذلك .

جعلنا الله وإياكم من أهل السنة العالمين العاملين بها، الداعين والذّابين عن حياضها ، الصابرين على ذلك، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، كما نسأله تعالى أن يحيينا على سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وأن يميتنا على ملته، وأن يحشرنا في زمرته، ويوردنا حوضه، ويرزقنا شفاعته ومرافقته .

وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين.